



MAISON
DU FUTUR

بيت المستقبل

أوراق بحث

- رقم ٢ -

كانون الأول ٢٠١٧

رجال الدين
الشيعة في
العراق ما بعد
السيستاني -

تصاعد النفوذ

الإيراني؟

لورا هنسلمان



Konrad
Adenauer
Stiftung

ملاحظة: إن مضمون هذه
الورقة لا يعكس بالضرورة الرأي
الرسمي لمؤسسة كونراد آديناور
ولمؤسسة بيت المستقبل. وعليه،
فإن مسؤولية المعلومات والآراء
الواردة فيها تقع على عاتق
الكاتب وحده

رجال الدين الشيعة في العراق ما بعد السيستاني – تصاعد النفوذ الإيراني؟

بصفتها الدولة الشيعة الوحيدة في العالم، تعتبر إيران نفسها ممثلةً ليس لشيعة إيران فحسب، بل أيضاً للطائفة الشيعية في جميع أنحاء العالم. وبالاستناد إلى رسالية تصدير الثورة الإسلامية الشيعية التي نادى بها الخميني وقامت عليها الجمهورية الإيرانية، تنتهج إيران سياسة توسعية تهدف إلى نشر عقيدتها في بلدان أخرى وتعزيز نفوذها فيها. ويُعدّ العراق من أكثر الدول التي استهدفتها سياسة إيران التوسعية هذه، بسبب قربه الجغرافي منها وكون غالبية سكانه من الطائفة الشيعية. نجحت إيران على مدى السنوات الماضية في توسيع نفوذها السياسي في العراق، بدايةً عبر حليفها الأقرب منظمة بدر التي تسيطر على وزارة الداخلية وجهاز الشرطة، ومؤخرًا عبر ما يسمى بقوات الحشد الشعبي. ترتبط غالبية الميليشيات التي يتألف منها الحشد بالحرس الثوري الإيراني، وتتصدرها أهمية منظمة بدر^١.

في المقابل، باءت جميع محاولات إيران لتوسيع نفوذها الديني في العراق بالفشل، وماتزال بعيدةً كلَّ البعد عن القبض على مقاليد المؤسسة الدينية الشيعية النجفية. تنظر إيران إلى الحوزة العلمية في قم على أنها مرجعية الشيعة في جميع أنحاء العالم، وما يعزّز رؤيتها تلك هو ارتفاع عدد المدارس فيها وعدد مریدها. كلَّ ذلك لا ينفي واقع أن غالبية الشيعة اليوم لا يوالون آية الله العظمى علي خامنئي في إيران، بل يوالون آية الله العظمى علي الحسيني

١ راجع شتاينبرغ، غيدو (٢٠١٧): منظمة بدر: من أكثر الأدوات الإيرانية السياسية والعسكرية قوةً في العراق. منشورات مؤسسة ويسنشافت أونند بوليتيك [مؤسسة العلوم والسياسة]، صفحات. ١ والصفحة التي تليها، ٥ والصفحة التي تليها، ٨.

السيستاني، كأعلى مرجع تقليد^٢ عند الشيعة الإثني عشرية، الذين يشكلون ١٠ إلى ١٣ في المئة من مسلمي العالم.

على غرار الغالبية العظمى من رجال الدين في الحوزة العراقية المستقلة، لا يطمح السيستاني لشغل أيّ موقعٍ سياسيٍّ، كما يرفض الإطاحة بالنظام السياسي الديمقراطي القائم في العراق واستبداله بآخر يحاكي النظام الإيراني. فالعديد من العلماء الشيعة في العراق ينتقدون النظام الإيراني ويشككون في صلاحيته لإدارة التعددية الديمغرافية العراقية. وبدعم جامع من المؤسسة الدينية في النجف، لعب السيستاني دور الحصن المنيع أمام محاولة إيران السيطرة على الإسلام الشيعي المعتدل في العراق، وتعامل بحكمة كبيرة مع العديد من النزاعات السياسية التي شهدتها البلاد منذ سقوط صدام حسين عام ٢٠٠٣. قبل تقلده سلطاته الدينية في تسعينات القرن الماضي، لم يكن السيستاني معروفًا لدى الغرب كما لدى معظم العراقيين، لكنّه ما لبث أن أخذ موقع المدافع الأشرس عن المدرسة الشيعية المعتدلة والحديثة في العراق، التي تناصر الديمقراطية والانتخابات الحرة، وتنهى رجال الدين عن التدخل في الشؤون السياسية التنفيذية، على نقيض عقيدة آية الله العظمى روح الله موسوي الخميني التي عملت الثورة الإيرانية على تطبيقها.

إن إيران عاجزةٌ حاليًا عن زعزعة موقع السيستاني كمرجع أعلى لا ينازعه عليه أحدٌ. لكنّ السيستاني رجلٌ مسنٌ يبلغ ٨٦ عامًا، ومن المتوقع أن يتنحى عن منصبه في المستقبل القريب. حاول آية الله خامنئي توسيع نفوذه في العراق مستخدمًا لهذه الغاية أموالاً أمّنتها له الحكومة الإيرانية. لكن يبدو أنه ما يزال

٢ أنظر ص. ٤ والصفحات التي تليها من هذه الورقة. اعتمدت هذه الورقة طريقة النسخ التي تستخدمها الجمعية الألمانية لترجمة اللغة الألمانية في كتابة الأحرف العربية بالأحرف اللاتينية، وسُتستخدم لجميع المصطلحات التي لا يوجد لأحرفها أحرفٌ لاتينيةٌ مقابلة، باستثناء أسماء العلم.

بعيداً عن الانتصار على أهم جبهة في العراق، وهي جبهة كسب عقول الناس وقلوبهم. فحجم قاعدة مقلّديه واتباعه لا يرقى إلى حجم قاعدة مقلّدي السيستاني واتباعه، وعلى الرغم من أن هذا الأخير لا يشغل منصباً سياسياً فإن تأثيره في الشعب العراقي كبيرٌ جداً. من أهم خصائص المذهب الشيعي هي أن المرجع الأكثر تقليداً بين الناس يؤثر تأثيراً كبيراً في سلوكهم الحياتي والسياسي على حدٍ سواء. وعليه، بإمكاننا القول أن الوسيلة الأكثر دهاءاً التي قد تعتمدها إيران لتوسيع نفوذها في العراق^٣ هي تعزيز مكانة مرجعية حوزة قم بين شيعة العراق على حساب مرجعية حوزة النجف. وعلى ضوء ذلك، تكتسب مسألة خلافة السيستاني كأكثر المراجع تقليداً أهميتها، إذ بمقدور خليفته ليس فقط تعزيز النفوذ الإيراني في العراق ولكن أيضاً التحكم بمصير النهج المعتدل للمرجعية التقليدية الشيعية في العراق وبمصير المؤسسة الدينية الشيعية ككل. لذلك، لا نغالي إذا قلنا إن مرحلة ما بعد السيستاني هي مرحلة مفصلية لمستقبل نفوذ إيران الديني في العراق. إذا نجحت إيران في محاولاتها تنصيب أحد علمائها كخليفة للسيستاني، فسيكون لذلك تداعيات جوهريّة واسعة النطاق.

ومع ذلك وكما ستحاول هذه الورقة تبيانه، ثمة العديد من العوامل التي قد تحول دون حصول ذلك. فممثلو السيستاني سيستغلون بعد موته، وبحكمة بالغة، شبكته وصناديقه التي تفوق في انتشارها وحجمها ما تتمتع به أي رجل دين في التاريخ الحديث، لمنع سيطرة إيران على الحوزة العلمية في النجف. وعلى الرغم من أنه لم تبرز حتى اليوم أي شخصية قوية مرشحة لخلافة السيستاني، فذلك لا يعني أن المؤسسة الدينية الشيعية في العراق ستتحلّل لتنشأ مكانها مؤسسة دينية أخرى خاضعة لسيطرة السلطات السياسية في

٣ راجع بلانش، أد (٢٠١٣): معركة من أجل روح العراق. النجف في مواجهة قم. الشرق الأوسط، ص. ٣١.

البلاد ولننفوذ طهران، وتحاكي في هيكليتها المؤسسة الدينية الشيعية في إيران. كمؤسسة تمتد جذورها إلى قرون خلت، تحطت المرجعية العراقية تحديات جمّة، وستتمكن مستقبلاً من القيام بذلك. لم يكن للسيستاني نفوذاً كبيراً قبل توليه منصب المرجع الأعلى في تسعينات القرن الماضي وحتى عام ٢٠٠٣، ومع ذلك ما زال يتمتع بقوة لا يُستهان بها. وبطريقة مماثلة، قد يخلفه من هو مغمورٌ حالياً كما كان هو نفسه قبل وفاة مرشده آية الله العظمى أبو القاسم الخوئي عام ١٩٩٢. وقد أحسن الخبر العراقي حيدر الخوئي بالتعبير عن ذلك عندما قال: ”السيستاني هو [...] نتاج مؤسسةٍ عمرها ألف عام، أنتجت العديد من السيستانيين قبله، وسوف تنتج السيستاني المقبل أيضاً“.^٤

المذهب الشيعيّ الإثنا عشريّ وحوزاته الدينيّة

إن مؤسسات المذهب الشيعيّ الإثني عشريّ لم تتمتع تقليدياً وتاريخياً بأيّ طابعٍ سياسيّ. فلعمود طويلة، كان يُنظر إلى تدخل رجال الدين والفقهاء والعلماء بالشأن السياسيّ على أنه مضرٌّ بمصلحة الطائفة، وانحصر دورهم في إرشاد أتباعهم حول إدارة شؤونهم الحياتية ولم يلعبوا أيّ دورٍ في توجيه الدولة. بدأ تسييس الطائفة الشيعية مع ظهور جيلٍ جديدٍ من رجال الدين الشيعة المستأين، وتالياً، المهتمين بالأمر السياسيّ ومنهم الخميني. وبسبب عقيدته التي تدعو إلى تسلّم رجال الدين مقاليد السلطة السياسيّة وتطبيق الثورة الإيرانيّة لهذه العقيدة، انقسم البيت الشيعيّ إلى حوزتين متناقضتين ومتنافستين: الحوزة الصامتة المتمثلة بالحوزة العلميّة في النجف والحوزة الناطقة، الثوريّة والمسيّسة، المتمثلة بنظيرتها في قم.

٤ حيدر الخوئي (٢٠١٦): ما بعد السيستاني: مستقبل العراق وإيران والعالم الشيعي. حربٌ على الصخور. متوفر على الرابط الإلكتروني التالي: <https://warontherocks.com/2016/09/post-sistani-iraq-iran-and-the-future-of-shia-islam/>

النظرة التقليديّة للسلطة السياسيّة لدى المذهب الشيعيّ الإثني عشريّ

إن المشاركة السياسيّة بمعناها العملي والفكر السياسيّ بمعناه الأوسع، هما طارئان على الإسلام الشيعيّ الإثني عشريّ. بعد مقتل الإمام الحسين بن علي بن أبي طالب، عام ٦٨٠ م، تحوّلت حركة مشايخي علي الثوريّة إلى حركةٍ سلبيةٍ تمارس التقيّة، إذ عمد كلٌّ فردٍ منها إلى إخفاء انتمائه المذهبيّ تجنّباً للخطر والاضطهاد. وقد دعا معظم الأئمة بعد الحسين إلى انتهاج التقيّة باعتبارها ممارسة ورعة وشريفة، كما عمدوا إلى تجنّب أيّ شكلٍ من أشكال الانخراط في الشأن السياسيّ لكي لا يلفتوا أنظار السلطات السنيّة إلى الطائفة الشيعيّة وواقع تزايد عدد أبنائها.

بعد اختفاء الإمام محمد بن الحسن بن علي المهدي، وهو الإمام الثاني عشر، ظهر المذهب الشيعيّ الإماميّ وتأسّس كحركةٍ نُخبويّةٍ صامتةٍ بعيدةٍ كلّ البعد عن الشؤون الدنيويّة لا سيّما السياسيّة منها. ويعتقد الشيعة الإماميون أن المهدي سيظهر مرّةً أخرى في آخر الزمان ليقم الدولة العادلة والمثاليّة. يشكّل هذا المعتقد مدماك عقيدة الإماميّة عند الشيعة ويستند إليها مبدأ رفض شرعيّة أيّ حكومة تقوم قبل ظهور الإمام المهدي باعتبارها غير عادلة، إذ تعود له وحده مهمة إقامة الدولة الدينيّة الحقّة والعادلة الحقّة والشيعيّة الحقّة، حيث تُطبّق الشريعة كاملةً. على الرغم من بعض الحالات التاريخيّة التي شارك فيها رجال الدين الشيعة في السياسة والتي لا يمكن إنكارها، ظلّت هذه العقيدة سائدةً إلى حدٍّ كبيرٍ حتى القرن التاسع عشر. وغالبًا ما كانت دوافع المشاركة السياسيّة لرجال الدين الشيعة قبل القرن العشرين تفرضها

٥ راجع كرو، دوغلاس كريم (٢٠٠٣): وفاة الحسين بن علي وبدايات الإماميّة لدى الشيعة. في: كولبرج، ايتان: الشيعة. أبنغدون: روتلج، صفحات ٤١-٤٥؛ هالم، هاينز (٢٠١٥): الشيعة. ميونخ: سي. ه. بيك. صفحات ٢١-٢٦؛ مافاني، حميد (٢٠١٣): السلطة الدينيّة والفكر السياسي لدى الشيعة الاثني عشريّة. من علي إلى ما بعد الحميني. نيويورك/أبنغدون: روتلج، ص. ١١٨.

ظروف تاريخية أو المصلحة الذاتية أو الضرورة، وليس أي اعتبار عقائدي أو أجندة دينية سياسية محددة. ولأن العقيدة الإمامية تؤمن أن الإمام المهدي هو وحده المخوّل إقامة الدولة العادلة، انتفت الحاجة إلى الفكر السياسي الذي يعمل على الإعداد المسبق لقيام هذه الدولة، سواءً من الناحية النظرية أو العملية، واعتُبرت الحكومات الدنيوية التي تُقام في غيبة الإمام المهدي غير شرعية ومؤقتة^٦.

تطور المرجعية كمؤسسة

في خلال غيبة الإمام الثاني عشر، تشعبت تدريجيًا المهام الموكلة إلى الفقهاء الشيعة لتشمل توثيق أقوال الأئمة لتحديد جميع مهام الإمام، وجمع أموال الأحماس من المؤمنين وإصدار الفتاوى في القضايا الدينية المهمة، وصولًا إلى الوصاية أو الولاية على من لا يستطيعون اتخاذ القرار أو الاعتناء بأنفسهم، كالأيتام والذين يعانون من أمراض عقلية^٧. مهمة الولاية هذه باتت موضع نقاشٍ عندما وسّع الحميني مفهومها ليتعدى معناه التقليدي المذكور آنفًا. لا بدّ من الإشارة هنا إلى إجماع رجال الدين الشيعة على مرّ القرون، أن ولاية الفقهاء كسلطة توجيه وحكم، كانت تُقتصر على أولئك العاجزين عن اتخاذ قراراتٍ بأنفسهم، دون أن تمتد لتشمل مجتمع المؤمنين بعامه. فهذه المهمة هي مهمة الإمامة الوحيدة التي لم يضطلع بها تاريخيًا فقهاء الشيعة، لأنهم يؤمنون أنّها تعود إلى الإمام الغائب وهو من سيتكفل بها عند عودته.

٦ راجع أرجمند، سعيد أمير (١٩٨٨): مقدمة. الشيعة، السلطة والثقافة السياسية. في: أرجمند، سعيد أمير: السلطة والثقافة السياسية لدى الشيعة. نيويورك: منشورات جامعة نيويورك ص. ١٣ والصفحة التي تليها؛ ساشيالدين، عبد العزيز عبد الحسين (١٩٨٨): الحاكم العادل في الإسلام الشيعي. نيويورك/أكسفورد: مطبعة جامعة أكسفورد، ص. ٢١ والصفحة التي تليها، ٦٢ و ٢٠٥؛ راجع هالم (٢٠١٥)، ص. ٦١ والصفحات التي تليها، و٧١-٨٢.

٧ راجع ساشيالدين (١٩٨٨)، صفحات. ٢٧ والصفحة التالية، ٣٨-٤١، ٥٥ والصفحات التي تليها، ٦٢ والصفحات التي تليها، ٢٣١؛ أرجمند (١٩٨٨)، ص. ٣؛ مافاني (٢٠١٣)، صفحات. ١٢، ١٣٥-١٣٩؛ هالم (٢٠١٥)، صفحات. ٢٨-٣٢، ٥٦ والصفحة التي تليها؛ كرو (٢٠٠٣)، ص. ١١٥ والصفحات التي تليها.

مع مرور الزمن، تأسست السلطة الدينيّة وأصبح لها هيكليةٌ مُنح الفقهاء وفقاً لها رتباً بحسب أعلميّتهم في استنباط الأحكام الشرعيّة، فتحوّلت إلى مؤسّسة دينيّة شيعيّة تركّزت حول الحوزات الأساسيّة التي يتلقى فيها العلماء علومهم الدينيّة. إن بروز نخبة نافذة من الفقهاء داخل هذه الحوزات ينبع أصلاً من أحد أهم ركائز العقيدة الشيعيّة: ضرورة التقليد، أو أن يرجع الفرد فيما لا يعلمه إلى تفسير أحد العلماء المستنيرين ويتبع آراءه كما يعبر عنها في كتاباته وفتاويه وخطبه. يُسمح للفقهاء الشيعة بالاجتهاد (أي بذل أقصى طاقاتهم للوصول إلى حكم شرعيّ)، أو بيان الأحكام الشرعيّة استناداً إلى الأدلة المستخرجة من المصادر الإسلاميّة التقليديّة عبر التأويل واستخدام العقل. ولا يُسمح بالاجتهاد إلا للعلماء الذي بلغوا درجةً عاليةً من الأعلميّة، فيُطلق عليهم لقب مجتهدين أي مؤهلين للإفتاء. وبالتالي، فإن كلّ مؤمنٍ شيعيّ هو إما مجتهد أو يقلّد أحد المجتهدين ويتبعه. ويعتمد اختيار الفرد للمجتهد الذي يريد تقليده، أقلّه نظرياً، على معيارٍ سعة المعرفة وعمق الإيمان، فيقلّد الأكثر أعلميّة وتقوى بين المراجع. وخلال القرون الماضية كان اختيار هذه الشخصية يتمّ من بين العلماء المحليين.

تمكّن بعض المجتهدين مع مرور الزمن من اكتساب شعبيّةٍ محليّةٍ وأخرى عابرةٍ للحدود^٨. واستفاد رجال الدين هؤلاء من دخل ضريبة الأحماس الكبير التي كان يُفرض على المؤمنين دفعها لرجل الدين الذي يقلّدونه، ما مكّنهم من تقديم خدماتٍ لمجتمعهم وزاد من شعبيّتهم. ويوضح هذا الأمر العلاقة الجدليّة بين شعبيّة المرجع وثورته، فكّلما ارتفعت الأولى زادت الثانية وكلّما زادت

٨ راجع هام (٢٠١٥)، ص. ٧٠ والصفحة التي تليها، ٨٢-٨٦؛ والبريدج، ليندا س. (٢٠٠١): مقدّمة. الشيعة والسلطة. في: والبريدج، ليندا س.: الأكثر أعلميّة لدى الشيعة. مؤسّسة مرجعيّة التقليد. أكسفورد وآخرون: مطبعة جامعة أكسفورد، ص. ٤٤؛ أمانات، عباس (٢٠٠٧): من الاجتهاد إلى ولاية الفقيه: تطوّر السلطة الشرعيّة الشيعيّة إلى سلطة سياسيّة. في: أمانات، عباس. جريفيل، فرانك: الشريعة، الفقه الإسلامي في السياق المعاصر. ستانفورد: مطبعة جامعة ستانفورد، ص. ١٢٧ والصفحة التي تليها.

الثانية ساهمت في ارتفاع الأولى أكثر وأكثر. ويُظهر أيضاً كيف أن حكم دفع ضريبة الأرباح مباشرة إلى رجال الدين، منحهم استقلاليةً اقتصاديةً عن الحكومات الوضعية في بلادهم. ويمكن القول إنه في كثيرٍ من الأحيان، لم يكن اختيار المرجع يتم على أساس العلم والمعرفة بل على أساس من يمتلك شبكة منظمة من المكاتب والمؤسسات والممثلين والجمعيات الخيرية، تسمح له بالظهور أكثر من غيره^٩.

منذ زمن الأئمة، كان على رجل الدين إقامة الدليل على ثبات إيمانه وسعة معرفته وحسن خلقه ليتقدم في المراتب ويعلو شأنه. وماتزال هذه الشروط مفروضة حتى يومنا هذا في اختيار مرجع التقليد، أقله نظرياً، فهو الأعلم والأفضل بين كل المراجع ومن شأنه فتاويه أن توجه عوام المؤمنين في حياتهم اليومية. لذلك، وعلى الرغم من الضباية التي تحيط بشؤون المؤسسة الدينية الشيعية الداخلية، فهي تتمتع بنفوذ كبير بين المؤمنين وتأثر تأثيراً كبيراً على حياة أي مؤمنٍ شيعيٍّ ملتزم. من النادر وجود مرجع واحد يتفق الجميع على أنه الأعلم، ولطالما وجد أكثر من عشرة مراجع يتقاسمون فيما بينهم العدد الأكبر من المقلدين.

إن العملية التدريجية التي تشكلت وفقها المؤسسة الدينية الشيعية لم تؤد إلى قيام مؤسسة تحاكي الإكليروس في الكنيسة الكاثوليكية، وعليه، فإن استخدام مصطلحات كـ «المنظمة» أو «المؤسسة» للتعبير عنها يطرح إشكالية. إن معنى هذين المصطلحين بالمفهوم الغربي لا ينطبق على النظام الإكليريكي الشيعي: فهو أقلّ دنيويةً من المؤسسات في الغرب ويمتاز بفضولية وشخصية

٩ راجع خلجي، مهدي (٢٠٠٦): المرجع الأخير. السستاني ونهاية السلطة الدينية التقليدية لدى الشيعة. معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، واشنطن، بوليسي فوكوس رقم ٥٩ ص. ١. والصفحة التي تليها؛ هازان، يسري (٢٠١٠): صعود تمييز التدين الشيعي والدولة الإقليمية في العراق ولبنان. ذي ميدل إيست جورنال، المجلد ٦٤، رقم ٤، خريف عام ٢٠١٠، ص. ٥٢٧. والصفحة التي تليها.

للعلاقات تجعلانه ضبابياً وغامضاً في أسوأ الأحوال، وعصياً على التوقع في أفضلها. فالتعليم في الحوزات التقليدية لا يكتمل بجائزة شهادة، بل يقوم على علاقة شخصية بين المعلم والطالب وعلى تقديرٍ وتقييمٍ شخصيٍّ وسط غياب أيِّ قواعد تحكم العملية التعليمية والعلاقات^{١٠}.

وعلى الرغم من أن البعض يجادل أن المدارس الشرعية السنية عرفت ضمن إدارتها وجود تسلسلٍ هرميٍّ يرأسه فقيه بارز يعترف بقيادته جلّ المؤمنين وأن هذه الظاهرة لا تقتصر على الغرب وليست بمحدثة^{١١}، تبقى المؤسسة الدينية الشيعية فريدةً من نوعها في عددٍ من الجوانب لعوامل عدّة: أولاً وبسبب ضرورة التقليد، تتمتع هذه المؤسسة الدينية بنفوذٍ كبيرٍ (يصل إلى النفوذ السياسي) على حياة عوام المؤمنين لا مثيل له لدى أهل السنة. إضافة إلى ذلك، فإن الاجتهاد يفتح الباب لدى الشيعة أمام ظهور أحكامٍ وتفسيرٍ ونظرياتٍ جديدة وفقاً لما يفرضه الواقع المعاش، مع الإشارة إلى أن هذه الممارسة، أي الاجتهاد، لم تُستخدم دوماً لهذه الغاية. ويمكن القول في هذا الإطار أن التفسير الذي أعطاه الخميني لولاية الفقيه والذي يخرج عن السياق التقليدي، لا يمكن لرجل دينٍ سنيٍّ أن يفتي بمثله. والاختلاف الكبير الآخر هو الاستقلالية الاقتصادية التي يتمتع بها رجال الدين الشيعة والثروات التي يجمعونها بسبب تقاضيههم ضريبة الأُخماس مباشرةً من المؤمنين، ما يمنحهم درجةً عاليةً من الاستقلالية عن الحكومات بخاصة، ومختلف الشخصيات والمؤسسات السياسية بعامة. ومع ذلك، فإن اعتمادهم على شعبيتهم بين المؤمنين يضيف صبغةً من الشعبوية على المؤسسة الدينية، ويرى بعض العلماء

١٠ راجع خلجي (٢٠٠٦)، ص. ٢ والصفحة التي تليها.

١١ راجع ستوارت، ديفين ج. (٢٠٠١): توصيف التنافس الأكاديمي. نجف وقم في كتابات وخطب الخميني، ١٩٦٤-٧٨. في والبريدج ليندا س.: الأكثر أعلميةً لدى الشيعة. مؤسسة مرجعية التقليد. أكسفورد وآخرون: مطبعة جامعة أكسفورد، ص.

أن من شأن ذلك دفع بعض رجال الدين إلى التماهي مع مطالب الناس ورغباتهم لأنهم بحاجة إليهم ليحافظوا على مواقعهم.

التنافس بين حوزتي النجف وقم: من التنافس الأكاديمي إلى التنافس السياسي

على الرغم من إمكانية تلقي العلوم الدينية على يد رجل دين من خارج الحوزات الشيعية، تحظى هذه الأخيرة بأهمية جوهرية لدى المؤسسة الدينية. فإليها يتوجه مريدو العلم من الطلبة وبقون داخل جدرانها سنواتٍ عدةٍ وأحياناً يستقرون فيها بشكل دائم لإجراء أبحاثهم، ويجدون فيها أيضاً مرشديهم ويستفيدون من شبكاتهم. من الممكن القول أنه من الاستحالة بمكان على أي رجل دين أن يرتقي إلى رتبة مرجع خارج إطار الحوزات. فالمذهب الشيعي هو بطبيعته عابرٌ للحدود، وتالياً، يترك كل من يسعى وراء العلوم الدينية بلاده باكراً لينضم إلى الحوزات. ولأن اسم أي رجل دين سيرتبط دوماً بالحوزة التي تلقى علومه فيها، فإن سمعة الحوزة تؤثر تأثيراً كبيراً على سمعة من قد يصبح مجتهداً بينهم. تاريخياً، اعتبرت كل من حوزة قم في إيران وحوزة النجف في العراق من أهم الحوزات، ومرّت شعبية كل منهما بمراحل تأرجحت فيها صعوداً وهبوطاً. كلتا المدينتين موطناً لمزارات شيعية وهما محجةٌ للمؤمنين ومكانتهما المقدسة محفوظة في وعي أبناء الطائفة الشيعية^{١٢}. ففي قم يوجد ضريح فاطمة المعصومة شقيقة الإمام الثامن، ويوجد في النجف مسجد الإمام علي بن أبي طالب وضريحه.

بين القرنين الثامن والعاشر، كانت حوزة قم مركزاً شيعياً مهماً تخرّج منها العديد من علماء الدين البارزين. وكانت تعدّ في القرن العاشر من أهم

الحوزات إلى جانب حوزة بغداد. لكنّها فقدت هذه المكانة في القرن الحادي عشر، ودمرها المغول تدميرًا كاملاً عام ١٢٢٤ ولم يعاد بناؤها إلا في القرن العشرين. وفيما عدا فترة من الازدهار عرفتها خلال حكم الصفويين لإيران، لم تستعد قم عراقتها إلا مطلع القرن الماضي، وكانت بالتالي عاجزة عن منافسة الحوزات العراقية. تأسست حوزة قم الحالية عام ١٩٢٢ حين لبي آية الله عبد الكريم الحائري اليزدي دعوةً لزيارة قم، فاستقرّ فيها هو وطلابه الذين قدموا معه وبينهم الحميني. واستعادت حوزة قم معه مجدها الغابر^{١٣}.

أما حوزة النجف، فقد تأسست منتصف القرن الحادي عشر وتحوّلت سريعاً إلى إحدى أهمّ الحوزات لتلقي العلوم الدينيّة لدى الشيعة، لكنها عرفت أيضاً فترات تراجع في شعبيّتها لا سيّما في القرنين الثالث عشر والرابع عشر. بعد سقوط الامبراطوريّة الصفويّة عام ١٧٢٢، عرفت حوزة النجف أوجّ عهدها، ولم تواجه منافسةً جادةً حتى القرن الماضي. وأكبر دليلٍ على ذلك أن التوجّه إلى النجف لاستكمال التعليم الدينيّ بقي رائجاً حتى الستينات من القرن الماضي، حتى أن أهمّ علماء قم كانوا يتوجهون إلى حوزة النجف لصقل معارفهم. وحتى سبعينات القرن الماضي، كان نادراً على المراجع أن يستقروا في قم أو كربلاء، وأقام أغلبهم في النجف وعلموا فيها. لم تستخدم المنافسة بين الحوزتين على الحظوة والمريدين والحجّاج وضريبة الأُخماس إلا بعد السبعينات^{١٤}. لطالما كانت هناك منافسةً بين الحوزات الشيعيّة لكنّ طابعها كان في الأساس طابعاً أكاديميّاً. وعلى الرغم من طبيعة المذهب الشيعيّ العابر للحدود، فمن أهم ميزات النزاع العربي الفارسي الذي تجاذبه وتمثّل بالنزاع العراقي الإيراني،

١٣ راجع هالم (٢٠١٥)، ص. ٩١ والصفحة التي تليها، ستيوارت (٢٠٠١)، ص. ٢١٧.

١٤ راجع ستيوارت (٢٠٠١)، صفحات ٢١٧ والصفحة التي تليها، و٢٢١؛ برام، إنستو. ه. (٢٠١٠): جميع الطرق تؤدي إلى النجف. تأثير آية الله السيستاني الكبير على انتخابات عام ٢٠١٠ في العراق والمرحلة التي تلتها. مجلة الدراسات الدوليّة والعالميّة. لاهاي، ص. ٢. والصفحة التي تليها.

إذ كان العرب يعيرون الإيرانيين بعدم تمكّنهم من ملكة اللغة العربيّة، في حين كان الإيرانيون يكيلون تهمّة انعدام الحضارة للعرب. تؤكد هذه التهم المتبادلة الطابع الأكاديمي للتنافس بين الطرفين، وأن سمعة الحوزة تضمن السمعة الأكاديميّة لخرّيجيها من رجال الدين، دون أن تصبغهم بأيّ صبغةٍ سياسيّة. في كتابه «توصيف التنافس الأكاديمي: نجف وقم في كتابات وخطب الخميني، يقارن ديفين ستيوارت عن جدارة التنافس الذي كان قائماً بين قم والنجف بالتنافس بين جامعتي أكسفورد وكامبريدج»^{١٥}.

كان العراق خلال القرن التاسع عشر مركزاً للشيعة، وكما أسلفنا، كان انتقال آية الله عبد الكريم الخائري اليزدي إلى قم عام ١٩٢٢ المرة الأولى التي يستقرّ فيها مرجعٌ في قم مقابل إقامة اثنين من نظرائه آنذاك في النجف^{١٦}. حين أسّس الحوزة الحديثة في قم، استقطب إليها طلاباً من النجف خصوصاً من بين الذين تمّ نفيهم بسبب معارضتهم لعلاقات الملك العراقي المتينة مع بريطانيا. في خلال السنوات التي تلت، أصبحت قم معقلاً لنخبةٍ من رجال الدين الشباب المعادين للرأسمالية والناشطين سياسياً. شكّلت الأحداث التاريخيّة الذي شهدها آنذاك كلّ من العراق وإيران، الدافع الرئيسي وراء تسييسهم الذي جرى ببطء، وتأجّج فيما بعد بفعل أفكار وآراء كُتّابٍ من خارج حلقة رجال الدين لكنّهم مهتمون بالشؤون الدينيّة كعلي شريعتي. دعت كتابات شريعتي إلى إحياء فكر الإمام علي الثوريّ بين الشيعة ومكافحة الظلم وتحرير الشعوب المضطهدة من أجل وضع حدّ للموقف السلبي والصامت الذي

١٥ راجع ستيوارت (٢٠٠١)، صفحات ٢١٧ و ٢٢٠.

١٦ راجع هالم (٢٠١٥)، ص. ٨٤.

اعتمده الشيعة تقليدياً^{١٧}.

عام ١٩٤٤، أصبح آية الله حسين البروجردي المرجع الأعلى في حوزة قم، وعمل على توسيعها حتى شهدت تحت قيادته نهضةً كبيرةً أسست لها مكانته الكبيرة والمسلم بها بين عوام المؤمنين، ليس فقط في إيران بل خارجها أيضاً. كان البروجردي من مناصري سياسة الصمت الشيعة التقليدية، فعارض النشاط السياسي لرجال الدين الشباب في الحوزة، وبينهم الخميني، وانتقدهم علناً. في ذلك الوقت، كان الخميني لا يزال واحداً من مجموعة رجال دين مستائين من الوضع السياسي في إيران ومن فتوة ردود فعل المؤسسة الدينية حياله. بعد موت البروجردي عام ١٩٦٢، ظهر تسعة مراجع تراوحت مواقفهم من نشاط الخميني السياسي بين الدعم العلني والانتقاد العلني^{١٨}. واللافت في الموضوع، أن الخميني لم يجاهر بنظرية ولاية الفقيه ويروج لها في قم، بل فعل ذلك في النجف حيث حظي بمجاهيرية وشعبية كبيرتين. فانتقل إلى النجف بعد نفيه من إيران إلى تركيا عام ١٩٦٥ بسبب نشاطه السياسي. في البداية، كان الخميني يشيد بحوزة النجف، لكنّه ما لبث أن بدأ بتوجيه انتقاداتٍ لاذعةٍ إليها طالت خمونها السياسي. شرح نظريته حول ولاية الفقيه في محاضرات عدّة دونها طلابه ونشروها، واستند إلى أحاديث غالباً غير موثوقٍ بها ليثبت أن المذهب الشيعي يقضي بإقامة دولة دينية حتى في خلال غيبة

١٧ راجع هام (٢٠١٥)، صفحات. ٨٤-٩٢؛ أرجمد (١٩٨٨) صفحة ١٨٤ والصفحة التي تليها، و١٨٧؛ لاهيجي، عبد الكريم (١٩٨٨): الدستورية وسلطة رجال الدين. في: أرجمد، سعيد أمير: السلطة والثقافة السياسية لدى الشيعة. نيويورك: مطبعة جامعة نيويورك، الصفحات ١٣٤ و١٥٣ و١٥٦؛ كيدي، نيكي ر. (١٩٨٣): مقدمة. في: كيدي، نيكي ر. (١٩٨٣): الدين والسياسة في إيران. نيوهفن/لندن: مطبعة جامعة بل، ص. ١٠ والصفحة التي تليها.

١٨ راجع هام (٢٠١٥)، ص. ٨٥.

الإمام الثاني عشر^{١٩}. في الواقع، لا يصعب نقد نظريّة الإمامة هذه، ومنذ الثورة الإيرانية عمل العديد من المتخصّصين في الشؤون الإسلاميّة والفلاسفة والمؤرخين، إضافة إلى عددٍ من رجال الدين الشيعة، على دحضها كليًا أو جزئيًا^{٢٠}.

الجديد في نظريّة الخميني هو توسيعه لمفهوم ولاية الفقيه ليمتدّ من الولاية على العاجزين عن اتخاذ القرارات بأنفسهم إلى الولاية على الأمة جمعاء. إن الآيات والأحاديث التي تنطرق إلى مفهوم الولاية ملتبسة، ما قد يسمح عبر تفاسير مغرضة بتوسيع مجال تطبيق بعض الفروض، كفرض الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ليشملوا الحيّز السياسي^{٢١}. ذهب الخميني إلى أبعد من ذلك ليزعم أن الفقيه يتمتّع بولاية مطلقة تنبثق عن ولاية النبي محمد التي تسلّم مقاليدها من بعده الإمام علي بن أبي طالب، وذهبت بعد موته إلى ذريته من ذكور أهل البيت، أي الأئمّة الإثني عشرة، لتعود من بعدهم إلى الفقهاء الشيعة بصفتهم ممثلي الإمام الثاني عشر خلال غيبته. وتاليًا، يقول الخميني أن سلطة الحكم تعود للفقهاء فقط، وهم المؤهلون لإقامة دولة شيعيّة عادلة كـ "دولة وكيّلة" مؤقتة، إذا جاز التعبير، حتى عودة الإمام الغائب^{٢٢}.

١٩ راجع الطري، عازار (١٩٨٣): دور رجال الدين في السياسة الإيرانيّة الحديثة. في: كيدي، نيكي ر.: الدين والسياسة في إيران. نيوهفن/لندن: مطبعة جامعة يل. ص. ٦٦-٦٩؛ هالم (٢٠١٥)، صفحات. ٨٥، ١٠١ والصفحة التي تليها؛ كيدي (١٩٨٣)، ص. ١٤؛ داباشي، حامد (١٩٩٣): لاهوت الغضب. الأسس الأيديولوجيّة للثورة الإسلاميّة في إيران. نيويورك وآخرون: مطبعة جامعة نيويورك، صفحات ٤١٦-٤١٩، و ٤٣٧.

٢٠ راجع مافاني، حميد (٢٠٠١): تحليل برهان الخميني لولاية الفقيه المطلقة (السلطة الشاملة). في: البريدج، ليندا س.: الأكثر علميّة لدى الشيعة. مؤسسة مرجعيّة التقليد. أكسفورد وآخرون: مطبعة جامعة أكسفورد، ص. ١٨٤؛ أرجومند، سعيد أمير (١٩٨٨): الثورة الأيديولوجية في المذهب الشيعي. في: أرجومند، سعيد أمير: السلطة والثقافة السياسيّة لدى الشيعة. نيويورك: مطبعة جامعة نيويورك. ص. ١٩٦؛ كيدي (١٩٨٣)، ص. ١٥.

٢١ راجع خلجي (٢٠٠٦)، ص. ١٤ والصفحة التي تليها.

٢٢ راجع أرجومند (١٩٨٨) ص. ١٩٤ والصفحة التي تليها؛ روز، غريغوري (١٩٨٣): ولاية الفقيه واستعادة الهوية الإسلاميّة في فكر آية الله الخميني. في: كيدي، نيكي ر.: الدين والسياسة في إيران. نيوهفن/لندن: مطبعة جامعة يل، ص. ١٨٠.

وعلى الرغم من ظهور مجموعةٍ من النظريات السياسية الشيعية منذ ذلك الحين^{٢٣}، فإنه لا يمكن إنكار أن تاريخ الشيعة عمومًا وتاريخ المرجعية الشيعية خصوصًا، "كان خلال العقود الثلاثة الماضية تاريخًا من التجاذبات حول مسألة ولاية الفقيه. السؤال الرئيسي الذي يُطرح اليوم على كل فردٍ من المؤسسة الدينية هو إذا ما كان يؤيد هذه النظرية وكيف يفهمها"^{٢٤}. يكمن جوهر تسييس الشيعة في الموقف من هذه النظرية الذي لا مفرّ منه، لأنه لم يعد بإمكان أيّ رجلٍ دينٍ اليوم تجاهل المسائل الدنيوية والابتعاد عنها: يتعيّن عليه، أقله بينه وبين نفسه، أن يتخذ القرار السياسي حول ما إذا كان يدعم نظرية ولاية الفقيه وتطبيقها في إيران أم لا.

تزامن هذا التطور مع تسييس التنافس بين حوزتي النجف وقم: منذ إعادة تأسيسها عام ١٩٢٢، تموضعت حوزة قم في موقع المنافس لحوزة النجف اقتناعًا من القيمين عليها أنها ستحلّ مكانها في نهاية المطاف، حتى أن بعض الفقهاء استشهد بأحاديثٍ تدعم هذه القناعة^{٢٥}. في سبعينات القرن الماضي،

٢٣ أبصر الفكر السياسي النور لدى الشيعة في النصف الأول من القرن العشرين إثر الأحداث في إيران والعراق، وشكّلت الثورة الإيرانية حفزًا له. عُرضت بدايةً نظرية ولاية الفقيه كخيار بين أسود وأبيض: إما أن يكون رجل الدين ملتزمًا بالصمت الشيعي التقليدي الذي حصر دور الفقهاء في الحياة الدينية، وإما أن يُمنح الفقهاء سلطةً تنفيذيةً تطلّ كلّ المسائل. واجهت هذه الرؤية الثنائية المتطرفة العديد من الانتقادات من قبل مفكرين من بين رجال الدين ومن خارجهم كمحسن كاديفار، الذي استنبط نظرياتٍ أخرى لدى المذهب الشيعي تُثبت أنه وفقًا لرجال الدين الشيعة، ثمّة مروحة واسعة من الأنظمة السياسية التي يجوز إقامتها في خلال غيبة الإمام. بين انعدام أي دور للفقهاء في الحياة الدنيوية ومنحهم سلطةً مطلقةً فيها، يوجد مجموعة من النظريات تمنح الفقهاء درجة معينة من التأثير، مثل دور الإشراف في السياسة. أما الذين لا يتفقون مع نظرية الحتمي، فيعتبرون عمومًا أنه لا يوجد إنسانٌ معصومٌ، وبالتالي لا يمكن لأحدٍ أن يتمتع بسلطة مطلقة على إنسانٍ آخر في غياب الإمام الثاني عشر، ولا يوجد نظام سياسي واحد منصوب عليه تمكّن إقامته في خلال غيبة الإمام. ويرى البعض أنه من واجب المجتمع اختيار النظام الذي يعتبره الأفضل له حتى عودة الإمام. وبصرف النظر عن نظرية الحتمي، برزت لدى الشيعة نظرياتٍ أخرى كنظرية محمد باقر الصدر، المؤسس الأيديولوجي لحزب الدعوة رضوي، سجّاد (٢٠١٠): التبعية السياسية والمؤسسة الدينية الشيعية «المرجعية» المعهد الملكي للشؤون الدولية، المجلد ٨٦، العدد ٦، العراق ما بعد الاحتلال الأمريكي، ص. ١٣٠١ - ١٣٠٤؛ هاشمي نجف آبادي، عادل (٢٠١١): المفهوم الشيعي للإمامة والقيادة في إيران المعاصرة، حالة علماء الدين المعاصرين، الدراسات الدينية، المؤسسة الكندية للدراسات الدينية، المجلد ٤٠، العدد ٤، ص. ٤٨٠ والصفحة التي تليها.

٢٤ راجع رضوي (٢٠١٠)، ص. ١٣٠٠.

٢٥ راجع ستوارت (٢٠٠١)، ص. ٢٢٠.

حين كان رجال الدين في إيران يحرّضون الجماهير في الشوارع، كانت حوزة النجف ماتزال تنأى بنفسها عن السياسة، وأصبحت رديفةً للموقف الصامت التقليديّ لدى الشيعة الذي يُحرّم على رجال الدين شغل أيّ منصبٍ سياسيٍّ وبالتالي إقامة دولةٍ دينيّةٍ يحظون فيها بسلطةٍ مطلقةٍ. بعد فترة الكبوت التي شهدتها حوزة النجف إثر قيام الدولة العراقية الحديثة عام ١٩٢١ وحتى عهد نظام صدام حسين، شهدت النجف بعد سقوط هذا النظام وبسبب شعبيّة السيستاني أيضًا "نخضةً جعلتها بالنسبة للشيعة بمثابة الفاتيكان"^{٢٦} لدى الكاثوليك.

ومن ناحيةٍ أخرى، أصبحت حوزة قم منذ الثورة الإيرانيّة معقلًا لرجال الدين الذين يؤمنون بنظريّة ولاية الفقيه، وساهمت هذه الثورة والأحداث التي تلتها في تصاعد نفوذها: باعتبار إيران الدولة الشيعيّة الوحيدة، من الطبيعيّ أن تكون المركز الرئيسيّ لتعليم العلوم الدينيّة الشرعيّة لدى المذهب الشيعيّ، ومن أجدر من حوزة قم لتولي هذه المهمة. عملت الحكومات الإيرانيّة المتعاقبة على تزويد حوزة قم بما يلزم من المال لتوسيعها بهدف تثبيت مكانتها هذه، ما أدى إلى حالةٍ من التنافس غير المسبوقة مع حوزة النجف^{٢٧}. لم تعد هويّة طلاب الحوزتين مرتبطة بسمعتيهما الأكاديميّة فقط بل أيضًا "بلونيهما السياسيّ"، فبات منذ ذلك الحين يُطلق على طلاب حوزة النجف لقب "الصامتين" فيما يُعرف طلاب حوزة قم بـ "الخمينيين". إن تسييس التنافس بين الحوزتين هو الابتكار الحقيقيّ الذي جلبته الثورة الإيرانيّة إلى المؤسّسة الدينيّة الشيعيّة، إلى جانب التسييس العام للمذهب الشيعيّ. تزامنت محاولات الحكومة الإيرانيّة بسط نفوذها على العراق عبر سيطرة حوزة قم على حوزة النجف

٢٦ راجع بلانش (٢٠١٣)، ص. ٣٢.

٢٧ راجع ستيوارت (٢٠٠١)، صفحات. ٢١٦، ٢١٩، ٢٢١؛ هام (٢٠١٥)، ص. ٨٤ والصفحة التي تليها.

مع هذه التطورات، في صورة كانت منذ مئة عامٍ نسج خيالٍ، عندما كانت الحوزات الدينية الشيعية أماكن للتعلّم الدينيّ وبعيدةً كلّ البعد عن القضايا الدنيوية، ولا تستدعي تاليًا اهتمام السياسيين والحكومات أو انتباههم.

التنافس بين حوزتي قم والنجف على الملعب العراقي

تمتّع السيستاني بشعبيةٍ كبيرةٍ وحظي بشبكة تواصلٍ واسعة لم يسبق لهما مثيلٌ في تاريخ الشيعة، ما جعله يتفوّق على خامنئي في عدد مرّيديه ومقلّديه وبالتالي في تأثيره الدينيّ والحياتيّ على عموم المؤمنين الشيعة في العراق. وقد سمحت له مكانته هذه وحجم الدعم الذي تلقاه بالتدخّل في السياسة عبر فتاوى وخطبٍ يلقيها بنفسه أو يلقيها عنه أحد ممثليه. وقد استخدم سلطة التدخّل هذه بحكمةٍ كبيرةٍ، إذ حصرها على الأزمات أو الحالات التي تمسّ تداعياتها أسس الدولة العراقية. في المقابل، لم يكن لخامنئي سوى تأثيرٌ محدودٌ على حياة غالبية الشيعة العراقيين بسبب افتقاره إلى شبكة تواصلٍ واسعة، ما حرّمه من التأسيس لقاعدةٍ شعبيةٍ في العراق.

دور السيستاني في عراق ما بعد ٢٠٠٣: حصنٌ في وجه النفوذ الإيراني

على الرغم من تماهيمهم مع مدرسة الفكر الصامت، لعب رجال الدين في النجف في مراحل مهمّة من تاريخ العراق الحديث أدوارًا سياسيةً شكّل الدور الذي لعبه آية الله العظمى السيستاني مثالها الأبرز. يُعتبر السيستاني واحدًا من بين المراجع القلائل في التاريخ الذين لا جدال على مكانتهم الكبيرة لدى الشيعة في جميع أنحاء العالم، وذلك على الرغم من صعوبة إعطاء رقم دقيق لعدد مقلّديه نظرًا لخصوصيّة قرار اختيار المرجع الذي يريد الفرد تقليده، ولطبيعة المذهب الشيعيّ العابر للحدود. القول إن السيستاني هو من أكثر

المراجع تقليدياً بين عموم الشيعة هو من المسلّمات، لكنه لا توجد أيّ أرقام حول هذا الموضوع تستند إلى أدلّة واقعية، وتتراوح التقديرات عن عدد مقلّديه بين ٤٠^{٢٨} و ٨٠ في المئة^{٢٩} من مجموع الشيعة في العالم، فيما تزعم التقديرات أن عدد مقلّدي خامنئي بين هؤلاء لا يتجاوز الـ ١٠ في المئة فقط. وبصفته المرجع الأكثر تقليدياً، يُعتبر السيستاني المرجع الأكثر ثراءً مع دخل سنويّ يتراوح بين ٥٠٠ و ٧٠٠ مليون دولار وأصول في جميع أنحاء العالم تبلغ قيمتها ثلاثة مليارات دولار^{٣٠}. وفي حين تستند هذه الأرقام دوماً إلى تقديرات تقريبية عوضاً عن استنادها إلى أبحاثٍ استدلالية، فإنها تشير بوضوح إلى أمرين: الأمر الأول هو أن نسبة مقلّدي السيستاني تفوق بكثير نسبة مقلّدي خامنئي، والأمر الثاني هو أن دخل السيستاني من مقلّديه كبيرٌ جداً. إن ذلك لا يعني بأيّ شكلٍ من الأشكال أن خامنئي لا يماثله ثراءً، فهو مدعومٌ من الحكومة الإيرانية وبإمكانه تاليًا التصرف بالمال العام في إيران لبناء المؤسسات ودفع رواتب رجال الدين في الحوزات، ما خلق حوله انطباعاً أن عدد مقلّديه أكبر مما هو عليه فعلياً^{٣١}.

على الرغم من أن السيستاني يُعتبر اليوم واحداً من أكثر اللاعبين تأثيراً على الساحة السياسيّة العراقية، فهو لم يُظهر أيّ اهتمامٍ بالسياسة قبل العام ٢٠٠٣. يتحدّر السيستاني من إيران، وجاء إلى النجف عام ١٩٥١ ليستكمل دراسته كما كان رائجاً آنذاك. عُرف بجديته في الدراسة وسعة معرفته، لكنّه بقي بعيداً عن العمل السياسيّ ولم يكن لديه عددٌ يُذكر من المقلّدين. تقرب من آية الله العظمى الخوئي واتّخذه مرشداً له، والخوئي من

٢٨ راجع برام (٢٠١٠)، ص. ٣ - يستند برام في قوله هذا إلى بحثٍ كميّ يشير إلى أن آية الله العظمى السيد محمد صادق

الحسيني روحاني، وهو مرجع إيرانيّ يقيم في قم، يتمتّع بنفس نسبة المقلّدين التي يتمتع بها السيستاني وهي ٤٠ في المئة.

٢٩ راجع خلجي (٢٠٠٦)، ص. ٧.

٣٠ راجع خلجي (٢٠٠٦)، ص. ٩.

٣١ راجع خلجي (٢٠٠٦)، ص. ٩.

أبرز المراجع الصامتين ويتمتع بشبكة تواصلٍ واسعةٍ في جميع أنحاء العراق. في خلال عهد صدام حسين، وُضع السيستاني في الإقامة الجبرية مدة ١١ عامًا وهجر التعليم عام ١٩٩٨ بسبب ضغوط الحكومة، ومع ذلك لم يؤثّق أيّ نشاطٍ سياسيٍّ له معارضٍ للنظام^{٣٢}.

بدأت شعبية السيستاني في التصاعد بعد موت مرشده الخوئي عام ١٩٩٢، الذي ألح خفيةً أن السيستاني هو طالبه المفضل^{٣٣}، وما رجّح اختيار السيستاني بدل غيره من المراجع لمنصب المرجع الأعلى، هو دعم مناصريه في العراق وخارجه، خصوصًا زوج ابنته رجل الدين البارز السيد جواد الشهرستاني، الذي عمل بجدٍ لتقدم السيستاني على أنه مريد الخوئي المفضل، واستخدم مصادره الخاصة وشبكة الخوئي الواسعة للدفع بالسيستاني إلى سدة القيادة. جاء إعلان المرجعيّات عن تنصيب رجل دين من حوزة النجف في موقع المرجع الأعلى مفاجأةً لإيران، لا سيّما بعد سنواتٍ من الشلل النجفيّ تحت حكم صدام حسين. بذلت حوزة قم والحكومة الإيرانية ما في وسعهما للحؤول دون تقلد السيستاني زعامة الحوزة العلمية في النجف، لكنّ جهودهما باءت بالفشل بفضل شعبية الخوئي الكبيرة وشبكتها الواسعة إضافة إلى تخطيط الشهرستاني الحكيم^{٣٤}.

تعدّ مكانة السيستاني اليوم في النجف والعراق من المسلّمات، وهو يحافظ على علاقاتٍ جيدةٍ مع المراجع الثلاثة الموجودين في النجف، علمًا أن أيًا منهم يعجز من موقعه على تحدي سلطته. يقيم السيستاني في بيتٍ متواضع في النجف ويخصّص ساعةً واحدةً يوميًا للقاء الناس، في حين يرفض مقابلةً

٣٢ راجع رضوي (٢٠١٠)، ص. ١٣٠٧؛ خلجي (٢٠٠٦)، صفحات ٣ و٨.

٣٣ راجع خلجي، مهدي (٢٠١٧): مستقبل الزعامة في المجتمع الشيعي. بوليسي فوكس ١٥٢. واشنطن: معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، ص. ٩٢.

٣٤ راجع رضوي (٢٠١٠)، ص. ١٣٠٧ والصفحة التي تليها؛ خلجي (٢٠٠٦)، ص. ٨ والصفحة التي تليها.

الصحافيين والدبلوماسيين الأجانب، باستثناء بعض ممثلي الأمم المتحدة. يتحاشى السيستاني الإجابة عن أسئلة حول السياسة أو موقفه من ولاية الفقيه، إلا أنه يمكننا الافتراض أن رأيه في ولاية الفقيه يتماهى مع رأي مرشده السابق الخوئي الذي عارض بشدّة توسيع مفهوم الولاية ليشمل الحيز السياسي. في الواقع، إن الإفصاح عن موقفه من ولاية الفقيه كان ليضع السيستاني في موقفٍ حرجٍ: فإذا كان من داعميه فعليه أن يعلن نفسه قائداً للعراق وإذا كان من معارضيّه فهو بذلك يتحدى النظام القائم في إيران. وعلى الرغم من أن السيستاني يتحدّر من إيران، فهو لم يكن يوماً مقرّباً منها، ويُقال إن المحابرات الإيرانيّة تراقب منزله عن كثب. يسهر السيستاني وينفق على شبكة من المؤسّسات والمكاتب والممثلين والجمعيات الخيريّة المنتشرة في جميع أنحاء العراق، وبدرجة أقل، في إيران أيضاً، وُصفت بأنها الشبكة الأكبر التي حظي بها مرجعٌ عبر التاريخ^{٣٥}. والسيستاني هو المرجع الوحيد الذي يقيم خارج إيران و يدفع رواتب لرجال دين هناك^{٣٦}.

يؤكد مناصروه أنه يتفهّم من جهةٍ متطلّبات العالم الحديث، ويتمسك من جهةٍ أخرى بالتقليديّة الشيعيّة. يشيرون على ”مهارته في حلّ القضايا المثيرة للجدل وحده ذكائه ونفاذ بصيرته وعطشه الدائم للعلم وتوسيع معرفته في مختلف المجالات^{٣٧}“. ولأنه ينظر إلى نفسه على أنه رجل دين وليس زعيماً سياسياً، يُبقي على مسافةٍ مع الناس ويرفض الخوض في حياته الشخصية علناً. ويشير الكاتب مهدي الخلجي إلى أن التحقّظ وتجنّب الألفة مهمّان

٣٥ راجع خلجي (٢٠٠٦) صفحات ١١-١٦؛ رضوي (٢٠١٠)، ص. ١٣٠٨؛ بلانش (٢٠١٣)، ص. ٣٢.

٣٦ راجع خلجي، مهدي (٢٠١٦): التوازن بين السلطة والاستقلالية. رجال الدين الشيعة بعد خامني. بحث رقم ٣، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦. معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، ص. ١٠.

٣٧ راجع ياسين، نبيل (٢٠٠٤): رحل فيني بعهوده. الله والديمقراطية: العراق. فهرس الرقابة ٤، ص. ٨١؛ أيضاً رضوي (٢٠١٠)، ص. ١٣٠٨.

في الإسلام ولهما دلالتها إذ يؤشران إلى التمتع بالسلطة^{٣٨}. بشكل عام، بقي السيستاني متمسكاً بمواقف أسلافه من المراجع كآية الله الخوئي، الذين كانوا يعتبرون أن العلاقة بين الفرد المؤمن والمرجع هي الأساس، فالأول يسأل والثاني يُرشده. ومع ذلك، ما جعل السيستاني يحظى بشهرةٍ دوليّةٍ هي مواقفه السياسيّة، النادرة ولكن المؤثرة، التي أطلقها منذ العام ٢٠٠٣.

ويمكن القول إن نشاطه السياسيّ عرف أوجه في خلال "سنوات تشكيل" الدولة العراقيّة بعد سقوط النظام عام ٢٠٠٣، حين بدأ يحثّ الناس على إعادة ممتلكات الدولة المسروقة ووقف نهب المباني. فتمّ له ما أراد، وأعيدت كمياتٌ كبيرةٌ من المسروقات والأسلحة وحُزّنت في المساجد. وسرعان ما أصبح السيستاني من أكبر الناقدين لمجلس الحكم الانتقاليّ وقانون إدارة الدولة العراقيّة المؤقت: ففي أوائل حزيران/يونيو ٢٠٠٣، أصدر فتوى تنتقد خطة الولايات المتّحدة لتعيين لجنةٍ لصياغة الدستور، وأصرّ بدلاً من ذلك على انتخاب هذه اللجنة وإجراء استفتاءٍ على الدستور. وفي هذا السياق، عارض بول بريمر بشدّة، كما فعل أتباعه. وفي حين لم يتعامل السيستاني مباشرةً مع سلطات الاحتلال، فإنه لم يدعو إلى مقاومةٍ مسلّحةٍ ضدها. وبدلاً من ذلك، التقى بممثلي الأمم المتحدة الذين كان يعتبرهم طرفاً دولياً شرعياً. ونجح السيستاني في إفشال خطة بريمر الهادفة إلى عقد مؤتمراتٍ شعبيّةٍ لاختيار أعضاء الحكومة الانتقاليّة، مطالباً بدلاً من ذلك بانتخاباتٍ مباشرةٍ وفق مبدأ "رجل واحد، صوت واحد"، لتشكيل حكومة عراقيةٍ جديدة. وأخيراً، وبعد مفاوضات مع الأمم المتّحدة، تمّ تحديد موعد الانتخابات في ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥.

٣٨ راجع خلجي (٢٠٠٦)، ص. ١٢.

والحق يُقال، أنه في نهاية المطاف حتى الصديريين (أتباع مقتدى الصدر) والتيارات الشيعية الأخرى والنخب الشيعية عمومًا، دعموا بشدّة إجراء الانتخابات والتحوّل إلى الديمقراطية ولم يعتبروا أن هذه المفاهيم والممارسات تتعارض مع التعاليم الإسلامية. وسواء كان ذلك الموقف مستوحى من مسار الأحداث في إيران أو من تجربة الاضطهاد التي عاشوها في ظلّ نظام صدام حسين أو من إمكانية تقلدهم السلطة في العراق للمرة الأولى في تاريخه الحديث (دون إراقة دماء)، نترك للتاريخ حقّ الإجابة عن هذا السؤال. ومع ذلك، من المرجّح أن تكون هذه العوامل مجتمعةً قد دفعت بشيعة العراق إلى تأييد إجراء انتخابات وإقامة نظامٍ ديمقراطيّ. إلى هذا، كان رجال الدين الشيعة على ثقةٍ من أن أتباعهم لن يصوّتوا لصالح أيّ نظام يخالف التعاليم الإسلامية^{٣٩}.

تُوجّ نشاط السيستاني السياسيّ بدعمه التحالف العراقيّ الموحد، وهو الكتلة الشيعية الرئيسة التي خاضت انتخابات عام ٢٠٠٥ وفازت فيها بنسبة ٤٨ في المئة من الأصوات. شكّل كلٌّ من دعوته إلى التصويت وتصريحه الشهير بأن التصويت أكثر أهمية من الصوم، السبب وراء مشاركة غالبية الشيعة في الانتخابات. وبعد هذا الانتصار، بات واضحًا لجميع المراقبين، العراقيين والدوليين على حدّ سواء، أن السيستاني أصبح مستعدًا للتدخل في الحياة السياسية عندما يرى ذلك ضروريًا، وقد قام بذلك بفعالية منقطعة النظير^{٤٠}.

بعد هذه المرحلة من النشاط السياسيّ، عاد السيستاني في السنوات التي تلت عام ٢٠٠٥ إلى استراتيجية الحد الأدنى من المشاركة السياسية. وفي

٣٩ راجع بلانش (٢٠١٢)، صفحات ١٣ والصفحة التي تليها و٢٥ والصفحة التي تليها؛ ياسين (٢٠٠٤)، صفحات ٧٨ والصفحة التي تليها و٨٢.

٤٠ راجع شوكل، شاشي (٢٠٠٥): العراق: حالة إرساء الديمقراطية «الفسرية». فصلية هندية: مجلة الشؤون الدولية، مجلد ٦١، الرقم ١، ص. ١٥٠.

عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦، رفض دعم حزبٍ معيّن، مؤكداً أنه يدعم جميع الأحزاب السياسيّة العراقيّة ويعترف بها^{٤١}. وأزاء العنف الطائفي الذي تعرّضت له الأقليات في العراق عام ٢٠٠٦، حاول التدخّل للزود عنها، كما دعا الأحزاب السياسيّة إلى التوافق حول قانون الانتخابات عام ٢٠٠٩، وبفضله، توصل الطرفان المتنافسان إلى اعتماد نظام القائمة المفتوحة. ودعا مرةً أخرى الناس إلى المشاركة في الانتخابات التي جرت عام ٢٠١٠ واختيار الحزب الذي يمثل طموحاتهم على أكمل وجه، لكنّ دعوته هذه لم تأت بالقوة التي جاءت عليها عام ٢٠٠٥. وشدّد قبل الانتخابات أن شراء الأصوات هو ممارسة يجرّمها الإسلام، ونأى بالسياسيين عن تقديم الهدايا والخدمات لجمع الأصوات، كما أوعز إلى رجال الدين التزام الحياد وعدم التحيز لأيّ طرفٍ مشاركٍ في الانتخابات. وعندما جاءت نتائج الانتخابات ملتبسةً، طلب السياسيون الشيعة وغير الشيعة من السيستاني التدخّل وإبداء مشورته، حتى أنه يُقال أن الرئيس بارك أوباما لجأ إليه أيضاً^{٤٢}.

ومع تزايد قوة رئيس الوزراء آنذاك، نوري المالكي، وما أبداه من تمسكٍ بالسلطة، بدا أن نفوذ السيستاني إلى أفولٍ مقابل تصاعد النفوذ الإيراني. ومع ذلك، تمكّن السيستاني بكثيرٍ من الحنكة والحكمة من التدخّل للحؤول دون تعميق الخلافات وانتشار الفوضى، ومنع المالكي من تولي ولايةٍ ثالثة. ويُقال أنه وجّه رسالةً إلى مسؤولي الحزب الحاكم أصرّ فيها على أن تتفق الأحزاب الممثّلة في البرلمان على مرشحٍ توافقيٍّ آخر. وكان للسيستاني ما أراه على الرغم من محاولات المالكي استمالة رجال الدين المعارضين للسيستاني ودعوته إليه بعدم جواز تدخّل رجال الدين في السياسة. ويأتي ذلك ليشير مرةً أخرى

٤١ راجع رضوي (٢٠١٠)، ص. ١٣١٠.

٤٢ راجع برام (٢٠١٠)، صفحات. ٤ والصفحة التي تليها، ٩-١٣.

إلى التزام السيستاني بإقامة نظامٍ ديمقراطيٍّ شاملٍ في العراق، تتمثل فيه جميع الأقليات عبر سياستها^{٤٣}.

كان آخر تدخلٍ مهمٍّ للسيستاني هو دعوته العراقيين إلى حمل السلاح في وجه تنظيم الدولة الإسلامية (داعش)، بعد ثلاثة أيامٍ من اجتياحها الموصل. فقد أصدر السيستاني فتوى دعا فيها الرجال الشيعة العراقيين إلى إعلان الجهاد ضدّ داعش، وهي دعوةٌ سرعان ما لبّتها عشرات الآلاف من الشبان مشككين ما بات يُعرف اليوم بميليشيات الحشد الشعبي. لكن هذه الميليشيات الناشئة سرعان ما تحوّلت إلى ما يُمكن وصفه بأنه حضان طروادة بالنسبة إلى السيستاني، إذ أن ٤٠ إلى ٥٠ في المئة من قوّات الحشد الشعبي متحالفة بشكلٍ وثيقٍ مع الحرس الثوري الإيراني، ما فتح الأبواب على مصارعها أمام زيادة النفوذ الإيراني في العراق^{٤٤}. وبينما يجادل البعض أن هذا الأمر أفضى إلى تراجع قدرة السيستاني على التأثير في توجّهات السياسات العراقية^{٤٥}، فإنه لا يمكننا الجزم حتى الآن أنه أدى إلى تراجع قدرته على التأثير في الشعب العراقي. وقد تجلّى ذلك صيف ٢٠١٥، عندما دعم الاحتجاجات الشعبيّة الكبيرة التي قامت في وجه عجز الحكومة عن تقديم الخدمات الأساسية، فوعد رئيس الوزراء حيدر العبادي بمعالجة المخاوف التي عبّر عنها السيستاني باسم الشعب العراقي، في حين عارضت مروحةً كبيرةً من النخبة السياسيّة العراقيّة دعوة السيستاني هذه، على عكس مواقفهم التقليديّة الداعمة لدعوته^{٤٦}.

٤٣ راجع الخوئي (٢٠١٦)؛ ماموري، علي (٢٠١٤): كيف نجح السيستاني في إطاحة المالكي؟ المونитор. ٢٠١٤/٨/٢٠. متوفر على الرابط الإلكتروني التالي: <http://www.al-monitor.com/pulse/originals/2014/08/iraq-sistani-democratic-ways-successors-maliki.htm>

٤٤ راجع شتاينبرغ، (٢٠١٧)، صفحات ١ والصفحة التي تليها، ٥ والصفحة التي تليها، ٨.

٤٥ راجع هيلترمان، جوست (٢٠١٥): العراق: رجال الدين والميليشيات، نيويورك: زيفيو ديلي.

٤٦ راجع الخوئي (٢٠١٦)؛ العربي الجديد (٢٠١٥): السيستاني يدعو رئيس الوزراء العراقي لفضح المسؤولين الفاسدين. متوفر على الرابط الإلكتروني التالي: <https://www.alaraby.co.uk/english/news/2015/8/7/sistani-calls-on-iraqi-pm-to-expose-corrupt-officials>

بسبب شعبيته الكبيرة، كانت أعمال السيستاني وأقواله عرضةً لتمحيصٍ عميقٍ نظرًا لتأثيرها الهائل على مقلديه^{٤٧}. ومع ذلك، تباينت الآراء في تفسير تصريحاته وبلورة مواقفه وكشف نواياه. وفيما يعتقد البعض أنه كان ينادي بالديمقراطية بهدف تسليم مقاليد السلطة إلى الشيعة ليس إلا، يؤكد آخرون أن موقفه هذا نابعٌ من حرصٍ حقيقيٍّ على حقوق الأقليات في العراق، ويرون في السيستاني ”الضمير الديمقراطي“^{٤٨} للعراق الحديث^{٤٩}. قارنه الكاتب أرنستو برام ببراعة بالملك التايلاندي أو بالبابا: شخصٌ لا يتمتع بسلطةٍ سياسيةٍ مباشرةٍ، لكنّه يحظى باعترافٍ واسعٍ يعطيه قدرةً كبيرةً في التأثير وسط الظروف المناسبة^{٤٩}. من الواضح أن السيستاني حافظ على استراتيجيةٍ التدخل السياسي الانتقائي، مع إعطاء الأولوية للقضايا التي تهدد كيان الدولة العراقية، مثل الانتخابات والدستور أو احترام الأقليات. بقدر ما كان ثابتًا في دعمه إجراء الانتخابات وتحقيق الديمقراطية وإقامة دولة المؤسسات الدستورية، كان ثابتًا في خيار الابتعاد عن السياسة اليومية. ومع ابتعاده عن يوميات الأحزاب السياسية التي يشوبها الفساد إضافةً إلى الزبائنية والمحسوبية، عزز سلطته وبقي في الأماكن الخلفية، حتى وُصف عن وجه حق بأنه الضمير الذي يُقوم ممارسات الجهات السياسية الفاعلة عندما تدعو الحاجة إلى ذلك. من وجهة نظرٍ أكثر واقعيةً وعمليةً، نجح السيستاني في المحافظة على سلطة الأكثرية الشيعة دون أن يمس بحقوق الأقليات العراقية^{٥٠}. بشكلٍ عام، فإن تحليل موقفه يرسم ”صورةً دقيقةً للسيستاني كزعيمٍ مرِنٍ وديناميكيٍّ، يتأرجح عمله في كثيرٍ من الأحيان بين النهج الصامت والنهج الناطق“^{٥١}، وهو ”ملتزمٌ بكلٍّ من صندوق الاقتراع

٤٧ راجع برام (٢٠١٠)، ص. ٣.

٤٨ راجع ماموري (٢٠١٤)؛ رضوي (٢٠١٠) ص. ١٣٠٩ والصفحة التي تليها.

٤٩ راجع برام (٢٠١٠)، ص. ٦.

٥٠ راجع رضوي (٢٠١٠)، ص. ١٣٠٩ والصفحة التي تليها؛ برام (٢٠١٠)، الصفحات. ١٠٥، ٩١، ١٤.

٥١ راجع برام (٢٠١٠)، ص. ٣.

والشريعة^{٥٢}“.

يرى الكاتب سجاد رضوي أنه في الوقت الذي يُعتبر فيه الحديث عن تنويرٍ شيعيٍّ في العراق أمرٌ مبالغٌ فيه، من الواضح أن رجال الدين في العراق لا يرغبون في محاكاة التجربة الإيرانية، ويتطلع اتباع السيستاني والمراجع الآخرين إليهم كمرشدين وليس كقادة سياسيين^{٥٣}. ولطالما نهى السيستاني رجال الدين عن تولي المناصب السياسيّة، ومع أنه لم يتوان عن الترويج لسنّ منظومةٍ قانونيّةٍ لا تتعارض مع الشريعة، فقد دعا إلى خلق فضاءٍ سياسيٍّ عام لا يتدخل فيه رجال الدين. في هذا السياق، وعلى الرغم من انخراطه في العمل السياسيّ، يبقى السيستاني مرجعًا صامتًا تيمناً بنهج الخوئي والبوجردي. ويمكن للمرء أن يستشفّ من كتاباته تمسكه بالمفهوم الشيعيّ التقليديّ للدولة بصفتها ”حكومة غير دينيّة مؤقتة، يديرها رجلٌ عادلٌ أو ظالمٌ“^{٥٤}، وفي الوقت عينه، وكالعديد من رجال الدين الشيعة التقليديين، يرى نفسه كحارسٍ للدولة ومراقبٍ لممارساتها، له حقّ التدخل من أجل حماية المذهب الشيعيّ وأتباعه، ولكن فقط عندما تستدعي الحاجة ذلك^{٥٥}.

خامني في مواجهة السيستاني: حدود تأثير إيران الدينيّ في العراق

على مدى السنوات الماضية، واصلت إيران توسيع نفوذها السياسيّ في العراق، ومع تبوء حليفها رئيس الوزراء نوري المالكي سدّة السلطة مدّة ثماني أعوام (٢٠٠٦-٢٠١٤)، تمكّنت من التأسيس لموطئ قدمٍ قويٍّ لها في الساحة السياسيّة العراقيّة. اليوم ومع سيطرة حليفها الوثيق، منظمة بدر، على وزارة

٥٢ راجع برام (٢٠١٠)، ص. ٤.

٥٣ راجع رضوي (٢٠١٠)، ص. ١٢٩٩.

٥٤ راجع خلجي (٢٠٠٦)، ص. ١٥.

٥٥ راجع خلجي (٢٠٠٦)، ص. ١٧ والصفحة التي تليها؛ ياسين (٢٠٠٤)، ص. ٨٢.

الداخلية وجهاز الشرطة، باتت إيران تُمسك بورقةٍ قويّةٍ تُمكنها من التأثير على صناعة القرار في بغداد. وفي الآونة الأخيرة، تصاعد نفوذ طهران العسكريّ أيضاً في العراق مع إنشاء قوات الحشد الشعبيّ التي تتألف من ميليشياتٍ شيعيّةٍ قديمةٍ أو شُكّلت حديثاً بهدف محاربة داعش. غالبية هذه الميليشيات موالية للحرس الثوريّ الإيرانيّ، وتحظى منظمة بدر بموقعٍ متقدّمٍ بينها كونها الذراع الذي تستخدمه إيران لبسط نفوذها في العراق^{٥٦}.

وخلالاً لتوسّع إيران السياسيّ والعسكريّ في العراق، فهي لم تتمكن من بسط نفوذها الدينيّ على المؤسسة الدينيّة العراقيّة وبقي تأثيرها في هذا المجال محدوداً. ويعود ذلك إلى الضعف النسبيّ لرجل الدين الذي يرأس المؤسسة الدينيّة الإيرانيّة: إن نظير السيستاني الإيرانيّ، آية الله خامنئي، لا يرقى بأيّ حالٍ من الأحوال إليه إذا ما حكمنا معايير المرجعيّة الشيعيّة التقليديّة. عندما بدأت أطرافٌ فاعلةٌ داخل الحكومة الإيرانيّة بالترويج لخامنئي ليخلف الخميني، لم تأخذ بعين الاعتبار حقيقة أن المرشّح لا يتمتّع بالشرائط المطلوبة لتولي منصب المرشد الأعلى وأولها أن يكون مرجعاً. كان خامنئي آنذاك مجرد رجل دينٍ متوسط الرتبة، ولا يتمتّع بالأهلية التي تخوّله الإفتاء أو الاجتهاد. ولكي يتمكّن خامنئي من تولي منصبه الجديد، كان لا بدّ من تعديل الدستور الإيراني للسماح برجل دينٍ لا يتمتّع بصفة مرجع ليكون المرشد الأعلى. وبضغط من الحكومة، سرعان ما منحه بعض المجتهدين لقب مرجع وعيّن بعد ذلك مرشداً أعلى. ولم يمر وقتٌ طويلاً حتى بدأ الجدل يدور حول أهليته لتولي المنصب، ولم يتوقف هذا الجدل حتى يومنا هذا. ومن أبرز منتقديه نائب الخميني السابق آية الله حسين علي منتظري، الذي ادعى أن خامنئي يفتقر

٥٦ راجع شتاينبرغ، (٢٠١٧)، صفحات ١ والصفحة التي تليها، ٥ والصفحة التي تليها، و٨.

إلى المعرفة الأكاديمية والدينية الكافية التي تسمح له بإصدار الفتاوى^{٥٧}.

يرزح خامنئي تحت وطأة شعورٍ كبيرٍ بالمنافسة لإثبات مكانته الشخصية. فعلى عكس السيستاني الذي يتمتع بشعبيةٍ كبيرةٍ وبشروةٍ هائلةٍ وبعديٍّ من المقلّدين يصعب تعدادهم، تستند مكانة خامنئي إلى ارتباطه بالحكومة الإيرانية وليس إلى سعة معرفته وموقعه لدى الشعب الإيراني أو داخل المؤسسة الدينية التقليدية. فرتبته أقلّ بكثيرٍ من رتبة السيستاني والأرجح أنه لن يصل يوماً إلى ما وصل إليه السيستاني علماً ومكانةً. ويدرك خامنئي جيداً أنه ليس في وضعٍ يسمح له بإيذاء السيستاني أو تفويض سلطته ومكانته، ويهيمن على علاقتهما احترامٌ تشوبه البرودة. ومنذ تعيينه، سعى خامنئي لتأمين موطنٍ قدم له في العراق، وفي حين أمّنت له المدارس العديدة التي أنشأها هناك والمؤسسات الخيرية التابعة له نوعاً من الشهرة، باءت جميع جهوده للسيطرة على الحوزة العلمية في النجف بالفشل. بعد أن أصدر السيستاني عام ٢٠١٤ فتواه التي تدعو الناس إلى حمل السلاح ضدّ داعش، عمل خامنئي بشكلٍ دؤوبٍ على استقطاب الميليشيات الشيعية المستحدثة لتصبح تحت السيطرة الإيرانية، كما سعى إلى قطع الدعم عن الميليشيات التابعة للسيستاني^{٥٨}. وفي حين أنه لا يمكن الإنكار أن العديد من الميليشيات الشيعية في العراق موالية لخامنئي وترفع صورته على لافتاتها، فإن صوت السيستاني يبقى الصوت الوازن في إصدار الأحكام الشرعية بالنسبة للغالبية العظمى من الشيعة في العراق عمومًا وفي النجف خصوصًا، ما يضع حدًا لنفوذ إيران في هذا المجال، مهما بلغ نفوذها في المجالات الأخرى. ويمكننا القول إنه طالما السيستاني ما يزال على قيد الحياة، لن تتمكن إيران من إخضاع النجف لسلطتها الدينية

٥٧ راجع جيلينغ (١٩٩٧)؛ خلجي (٢٠٠٦)، صفحات ٢١-٢٤.

٥٨ راجع ماموري (٢٠١٤).

وستبقى حوزتها وقيّة لمكانتها كمعقل التيار الشيعي التقليدي، منتهجةً مبدأ الحد الأدنى من تدخل رجال الدين في السياسة، وثابتةً في دعمها للديمقراطية في العراق وفي سعيها لدرد السيطرة الإيرانية على شيعة العراق. وهكذا، لا يزال أمام رجال الدين الإيرانيين الكثير من الجهود لبذلها في سبيل تحقيق غايتهم، تتعدى مجرد انتظار وفاة المرجع الأعلى في النجف الذي يبلغ من العمر ٨٦ سنة .

مسألة خلافة السيستاني

ليفة من داخل مرجعية النجف

قضت العادة بأن يستوفي مرجع التقليد مجموعةً من الشرائط أهمها أن يكون الأكثر علميةً والأكثر تقوى بين المجتهدين. ولأن الشريعة الأخيرة تتعلق بخلق الفقيه وطبعه، فمن الصعب الاستدلال عليها بموضوعية وقياسها. ولم يكن يومًا الاستدلال العلمي والقياس الكمي نهجًا متبعًا في منظومة المرجعية الشيعية؛ فالمرجع يخرج من بين عموم الناس ويبرز بسعة علمه وعمق تقواه وصفاته الخيرة، بحيث يستدل الجميع على عظمة مكانته ويعترفون بسلطته. لم توجد يومًا آلية واضحة لتصنيف رجال الدين كمراجع وبدا أن ذلك لم يكن ضروريًا^{٥٩}. وعلى الرغم من أن المؤسسة الدينية الشيعية تمتلك اليوم هرمية رتب ومواقع أكثر وضوحًا، إلا أنها تبقى إلى حدٍّ ما غير منضبطة، ومن الصعوبة بمكان تقييمها من الخارج لأنها تستند إلى تقليد شفهي وإلى الاعتراف الشخصي وليس إلى شهادات أو امتلاك معرفة قابلة للاختبار. فرجل الدين الذي يتوجه للتلمذ على يد مجتهد، سيصل إلى مرحلة من

٥٩ راجع جيلينغ، ساسكيا (١٩٩٧): المرجعية في إيران وتعيين خامني في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤. ميد ستادي، ٣٣

(٤): ٧٧٧-٧٨٠؛ الخليج (٢٠٠٦)، صفحات. ٢١-٢٤.

دراسته يعترف فيها معلّمه بأنه بلغ رتبة الاجتهاد، ويصبح عندها مؤهلاً للإفتاء وإصدار الأحكام الشرعيّة. وعليه، فإن التدرّج في الرتب يتمّ ببطء شديد، وهو محكومٌ بشبكةٍ من العلاقات الخاصة والشخصيّة^{٦٠}.

لذلك، لا يدخل ضمن مهمّات المرجع الأعلى - وعليه السيستاني - تعيين خلفٍ له حتى أنه يمكننا القول إن استعمال مصطلح الخلافة في هذا الإطار دونه إشكاليّاتٍ عدة^{٦١}، خصوصاً في ضوء واقع وجود في الوقت عينه أكثر من رجل دين برتبة مجتهد. فالخلافة بمعنى شغور منصبٍ يتعيّن شغله لا ينطبق على ما يحصل داخل المؤسسة الدينيّة الشيعيّة في أعقاب وفاة المرجع الأعلى.

لهذا السبب ولأسبابٍ أخرى، لا يعيّن المرجع الأعلى خليفةً له. وعلى الرغم من أنه قد يكون قادراً على تقييم أهليّة شخص ما لتولي هذا المنصب خلال حياته، ينتفى هذا الأمر بعد موته. يعترف المذهب الشيعيّ بضعف الإنسان وبأنه غير معصوم عن الخطأ وينسحب ذلك على رجال الدين لجهة إمكانية أن يخطئوا في آرائهم وخياراتهم، حتى المراجع بينهم. ولذلك، للإعلان أن مرشّحاً ما هو الأكثر أهليّةً لخلافة المرجع الأعلى يبقى مثيراً للجدل، إذ قد يفشل هذا المرشّح لاحقاً في الوفاء بالمعايير المطلوبة لهذا المنصب أو يظهر مرجعٌ آخر بعد موت المرجع الأعلى ليتفوّق عليه في العلم والتقوى. وبالتالي، فإن اختيار الخلف يعود بشكلٍ رئيس إلى رجال الدين في المؤسسة الدينيّة وفي نهاية المطاف إلى الناس^{٦٢}. حتى لو اختار المرجع الأعلى خلفاً له قبل موته، فلا شيء يضمن أنه سيتولى المنصب فعلاً بعد وفاة مرشده. إن جزءاً كبيراً من قوّة المرجع الأعلى هو رمزيّ ومجرّد، ولا يمكن له تاليّاً أن يورث هذه القوّة إلى

٦٠ راجع خلجي (٢٠٠٦)، ص ٢٠.

٦١ راجع خلجي (٢٠١٧)، ص ٩١.

٦٢ راجع خلجي (٢٠٠٦)، ص ١٧.

من يريد من طلابه^{٦٣}. ومع ذلك، من الممكن للمرجع الأعلى أن يورث من اختار من طلابه أهمّ دعائم قوّته، وهي شبكته من المؤسّسات والممثّلين والمال والتي يمكن له أن يستخدمها - كما حصل مع السيستاني - لتوسيع شعبيّته، وبالتالي نفوذه. يبقى أنه لا يمكن الجزم على وجه اليقين إذا كان سيُعترف بهذا المرشّح كمرجعٍ أعلى، ناهيك نجاحه في استقطاب العدد الأكبر من المقلّدين ما يؤهله لمنصب المرجع الأعلى. والسيستاني خير دليلٍ على ذلك، إذ قبل توليه منصبه لم يكن أحدٌ يتوقّع أن يخرج من حوزة النجف الضعيفة آنذاك مرجع أعلى قويّ.

جرت العادة أن يأخذ اختيار خلفٍ للمرجع الأعلى بين ٥ و ١٠ سنوات، يتنافس خلالها عددٌ من المرشّحين قبل أن يظهر بينهم من يستوفي شرائط المرجع الأعلى. في حال وفاة السيستاني، سيكون أمر اختيار خلفاً له أكثر إلحاحاً لأهميته السياسيّة ولأنه من المتوقّع أن يضغط شيعة العراق لاختيار زعيمٍ قويٍّ من بين رجال الدين في النجف، يستطيع التداخل لمعالجة قضايا سياسيّة عندما تدعو الحاجة^{٦٤}. ومع ذلك، فإن المؤسّسة الدينيّة الشيعيّة تتبع قواعدها وإجراءاتها الخاصة، وغالباً ما لا تتأثر بالضغوط الخارجيّة. إن وفاة السيستاني أو خامئي ستخلق بالتأكيد فراغاً في السلطة، وفي حال توفّي السيستاني قبله، سيحاول خامئي استغلال غيابه لتوسيع نفوذه. تظهر في هذا المجال عدة سيناريوات محتملة:

٦٣ راجع خلجي (٢٠٠٦)، ص. ٣٢؛ الخوئي (٢٠١٦).

٦٤ راجع ماموري (٢٠١٤)؛ الخوئي (٢٠١٦)؛ أرغو، تيم (٢٠١٢): إيران تضغط على مسؤول ليكون المرجع الأعلى المقبل للشيعة. نيويورك تايمز، متوفر على الرابط الإلكتروني التالي: [http://www.nytimes.com/2012/05/12/world/](http://www.nytimes.com/2012/05/12/world/middleeast/iran-promotes-its-candidate-for-next-shiite-leader.html)

[middleeast/iran-promotes-its-candidate-for-next-shiite-leader.html](http://www.nytimes.com/2012/05/12/world/middleeast/iran-promotes-its-candidate-for-next-shiite-leader.html)

احتمال اختيار خليفة موالية لإيران وتصاعد نفوذها الديني في العراق

وفقاً لمن سيخلف السيستاني، الاحتمال الأول هو تصاعد النفوذ (الديني) الإيراني في العراق تصاعداً كبيراً. إذا نجح خامنئي أو خلفه كمرشدٍ أعلى لإيران في جذب أتباع السيستاني بطريقة أو بأخرى ليصبح المرجع الديني الأعلى لدى أغلبية الشيعة، فهذا يعني الانتصار النهائي لمدرسة الخميني الناطقة على مدرسة النجف التقليدية الصامتة، ويصبح تالياً رجال الدين في النجف خاضعين للنفوذ الإيراني^{٦٥}.

لكنّ واقع الأمور يستبعد حصول هذا السيناريو لأسبابٍ عدّة. السبب الأول والأساس هو محدودية نفوذ خامنئي في النجف. كما أسلفنا، إن شبكة التواصل التي يتمتّع بها رجل الدين مهمّةٌ جداً في مسار سعيه لإثبات مكانته وتوسيع قاعدة مقلّديه. وحقيقة أن خامنئي لا يملك في العراق شبكةً توازي شبكة السيستاني، تجعل احتمال تصاعد نفوذه ضئيلاً جداً. وعلى الرغم من محاولات خامنئي المتواصلة لتوسيع شبكته في العراق، فإنها ماتزال لا ترقى إلى شبكة السيستاني المدعومة مالياً والمنتشرة في جميع أنحاء العراق مع أكثر من ٦٠٠ ممثل له^{٦٦}. والأهم من ذلك، يبقى أن الشيعة العراقية والثقافة الشيعية في العراق، أثبتت في الماضي أنها عصيةٌ على التأثير الإيراني^{٦٧}. وكما ذكرنا آنفاً، فإن رجال الدين الشيعة في العراق وأتباعهم لا يريدون محاكاة التجربة الإيرانية. لذلك، لا نبالغ إذا قلنا إن موالاة هؤلاء لرجل دينٍ إيرانيّ تتطلّب تغييراً جذرياً في النهج العقلي والفكري لاتباع السيستاني، الأمر الذي تعجز شخصيةٌ كخامنئي على تحقيقه. فالمرشد الأعلى الإيراني لا يتمتّع بشخصية

٦٥ راجع خلجي (٢٠٠٦)، صفحات ٢٢-٣٤.

٦٦ راجع ماموري (٢٠١٤)؛

٦٧ راجع برام (٢٠١٠)، ص ١٦.

الخميني الكارزمايية ولا بمكانته الدينيّة كمرجع ديني أعلى، وكما أسلفنا، أثار اختياره لهذا المنصب دون الأخذ بعين الاعتبار الشروط المطلوبة موجةً كبيرةً من الانتقادات. لم ولن يتمكن خامنئي من إعادة استنهاض الوحدة التي شهدها العالم الشيعي تحت حكم الخميني، وقد حدّ ذلك من نفوذه على المؤسسة الدينيّة العراقيّة ماضيًا وحاضرًا وسيحدّه مستقبلًا.^{٦٨}

ومع ذلك، لا تزال إمكانيّة أن يتولى مرجع من قم السلطة بعد وفاة السيستاني قائمًا، وتعمل إيران حاليًا للترويج لآية الله محمود هاشمي الشاهرودي كمرجع أعلى. إذا نجح الشاهرودي في أن يخلف كلاً من خامنئي والسيستاني من خلال جذب أتباع الأخير، سيجعله ذلك أقوى رجل دين شيعي على قيد الحياة.^{٦٩}

ولد آية الله محمود هاشمي الشاهرودي في النجف عام ١٩٤٨، ودرس على يد الخميني. هرب من العراق عام ١٩٨٠، وكان ممثلاً لمحمد باقر الصدر في إيران قبل إعدام الأخير بقرارٍ من صدام حسين. ومن بين طلاب الشاهرودي في قم حسن نصر الله، زعيم حزب الله اللبناني. وشغل الشاهرودي منصب رئيس السلطة القضائيّة الإيرانيّة مدة عشر سنوات، وهو منصب مهم لا يشغله إلا المقرّبون من الخميني. وعُرف خلال توليه منصبه هذا بشراسته وعنفة في التعامل مع المعارضة وسحقها. انضمّ الشاهرودي إلى جمّمع تشخيص مصلحة النظام و مجلس صيانة الدستور الذي يتحقق من القوانين الجديدة ومن أهليّة المرشّحين في الانتخابات العامة. ويرأس الآن مجلس الخبراء، ويُقال أيضًا إن صلته وثيقة بالحرس الثوري الإيراني. ويعتبر الشاهرودي عالماً عظيمًا ورجل دين محافظًا يميل نحو الإسلام المتشدّد، وهو قريبٌ فكريًا وعلاقةً من خامنئي

٦٨ راجع خلجي (٢٠٠٦)، صفحات ٢٤-٢٨.

٦٩ راجع خلجي (٢٠٠٦)، ص. ٨٩ والصفحة التي تليها.

وغيره من المتشدّدين^{٧٠}.

افتتح الشاهرودي مكتبًا له في النجف عام ٢٠١١، ومنذ ذلك الوقت وهو يعمل بشكل دؤوب على توثيق علاقاته مع المسؤولين السياسيين العراقيين، وبينهم نوري المالكي، الذي التقى به عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥، وعمار الحكيم^{٧١}. ويُقال إنه يحاول جذب المزيد من المرشحين عبر تقديم رواتب لهم أعلى من تلك التي يقدمها السيستاني، إضافةً إلى مجموعة أكبر من الامتيازات، كما يسعى إلى التأسيس لقاعدة شعبية في النجف عن طريق نقل المعلمين المقيمين في إيران إلى الحوزة العراقية. عندما يُقدم مسؤول حكومي إيرانيٍّ ورجلٌ دينٍ رفيع المستوى على فتح مكتبٍ في النجف، فهذا أمرٌ غير اعتياديٍّ يستدعي قلق رجال الدين في النجف. ويُقال أن السيستاني رفض الاجتماع إلى الشاهرودي خلال زيارةٍ قام بها إلى النجف بعد افتتاح مكتبه فيها^{٧٢}. لكنّ العديد من العلماء والمراقبين يقولون إن أهمية مكتب الشاهرودي في النجف محدودة، وإنه على الرغم من علاقته الوثيقة مع سياسيين من حزب الدعوة، فالحزب لن يذهب إلى حدّ إعلانه مرجعًا له بدلاً من السيستاني^{٧٣}. إن الاحترام المتبادل، حتى ولو كان مصحوبًا بتوترات جليّة وواضحة، له

٧٠ راجع أرغزو (٢٠١٢)؛ ذي إيكونوميست (٢٠١٥): آية الله المريض. متوفر على الرابط الإلكتروني التالي: <https://www.economist.com/news/middle-east-and-africa/21679508-ali-al-sistani-iraqs-best-hope-curbng-iranian-influence-he-85-and>

٧١ راجع خلجي (٢٠١٧)، صفحات ٩٣ والصفحات التي تليها.

٧٢ راجع الكفائي، فاضل (٢٠١٢). بين النجف وطهران. الصدى. مؤسسة كارنيغي. متوفر على الرابط الإلكتروني التالي: <http://carnegeendowment.org/sada/49629>

٧٣ تشير بعض التقارير التي نقلتها وسائل الإعلام الإسرائيلية والإيرانية (التي يفترض أنها تعتمد على مصادر عراقية) إلى أن الشاهرودي هو فعليًا المرجع الذي يقدّده كلٌّ من العبادي والمالكي، ولكن هذا الأمر شخصيٌّ تمامًا، وبالتالي لا يمكن تأكيده. ومع ذلك، يبقى محتملاً خصوصًا في ضوء علاقة الشاهرودي الوثيقة مع باقر الصدر، المؤسس الأيديولوجي لحزب الدعوة الذي ينتمي إليه كلٌّ من المالكي والعبادي. أنظر على سبيل المثال حافيدنفر، مانير (٢٠١٤): مستقبل إيران بعد خامنئي. الجزيرة أميركا. متوفر على الرابط الإلكتروني التالي: [http://america.aljazeera.com/opinions/2014/9/iran-khamenei-](http://america.aljazeera.com/opinions/2014/9/iran-khamenei-succession.html)

أهمية كبرى بين رجال الدين، ”وإعلان الشاهرودي صراحةً أنه يطمح إلى خلافة آية الله السيستاني سيكون خرقاً للأداب“^{٧٤}. على الرغم من خلفيته الأكاديمية الرفيعة، لا يُعتبر الشاهرودي مرشحاً مقبولاً في العراق لتولي قيادته الروحية. ويعود ذلك بشكلٍ كبيرٍ إلى كونه رجل أعمالٍ يميل إلى نمط الحياة الرغيدة (ويقال أنه واحدٌ من أغنى الرجال في إيران)، وله مكانته المهنية ضمن النظام القضائي الإيراني، ما يتناقض تناقضاً صارخاً مع نمط حياة الزهد التي يعيشها الرجال الأتقياء المتمسكين بالنهج الصامت وباستقلاليتهم عن أي حكومةٍ والذي تجسده المرجعية في النجف. وعلاوةً على ذلك، فإن هذه الأخيرة راسخةٌ وممولةٌ تمويلاً كافياً لدرء النفوذ الإيراني^{٧٥}، إضافةً إلى أن شبكة الشاهرودي في العراق محدودةٌ جداً خارج النجف^{٧٦}.

ويعتبر البعض أن الشاهرودي لا يطمح إلى السيطرة على النجف بل إلى تولي منصب المرشد الأعلى للجمهورية الإيرانية، وما يقوم به في النجف ما هو إلا خطوة على الطريق التي ستمهّد له تحقيق هذا الهدف. فعلاقاته وقوته في إيران - وبدرجة أقل، في العراق أيضاً - تزيد من فرص بلوغه هذه الغاية، ويرى المراقبون أنه يُعتبر حالياً المرشح الوحيد المحتمل لخلافة خامنئي^{٧٧}. ومع ذلك، القول إن توليه منصب المرشد الأعلى يزيد من مقلديه في العراق^{٧٨}، هو قولٌ لا يتوافق مع الوقائع على الأرض. أولاً وقبل كل شيء، لم يحدث ذلك مع خامنئي ”لأن الحكومة الإيرانية لا تستطيع التحكّم باختيار المؤمنين الشيعة لمرجعهم“^{٧٩}، ولن يكون الشاهرودي خيارهم الأول للأسباب نفسها التي

٧٤ راجع أرغو (٢٠١٢).

٧٥ راجع الكفائي (٢٠١٢)؛ أرغو (٢٠١٢).

٧٦ راجع ماموري (٢٠١٤).

٧٧ راجع ذي إيكونوميست (٢٠١٥).

٧٨ راجع ريباك (٢٠١٥).

٧٩ فالي نصر، مذكور لدى أرغو (٢٠١٢).

منعته من التأسيس لموطئ قدم له في النجف: ثروته المفرطة، مواقفه السياسيّة والطريقة التي تعامل بها مع المعارضة في إيران والتي جعلته يبدو مجرد رجل سياسةٍ ظالم يتعامل مع الشأن العام كرجل أعمال، وهذه صفات تناقض تمامًا الصفات التي يتحلى بها السيستاني والتي جذبت الناس إليه^{٨٠}. لذلك، في حين أن توليه منصب المرشد الأعلى الجديد للجمهورية الإيرانيّة يبقى ممكنًا، فإنه من غير المرجح أن يكون خليفة السيستاني كالمراجع الأكثر تقليدًا.

احتمال اختيار مرجع أعلى نجفيّ وخطورة الإخلال بميزان التدخل السياسيّ

تماشيًا مع التقليد المتبع في اختيار المرجع الأعلى وتعيينه، من المرجح أن يعتمد طلاب حوزة النجف إلى الدفع بمرشديهم لخلافة السيستاني، ما سيُدخل هؤلاء في مرحلةٍ من التنافس اللبّق لانتزاع اعتراف الناس بهم وكسب شعبيّة بين صفوف رجال الدين وعموم المؤمنين. إن أصول حوزة النجف في جميع أنحاء العالم ومواردها الماليّة متينة وصلبة، وتسمح لها بالتصدي لأيّ محاولة إيرانيّة للسيطرة على عمليّة انتقال السلطة الدينيّة فيها^{٨١}.

على الرغم من الضبابيّة التي تحيط بهذه العمليّة، يقول حيدر الخوئي أن النجف تضمّ حاليًا عددًا ضئيلاً من المراجع القادرين على خلق إجماع حول أعلميّتهم وتقواهم، وتالياً، المؤهلين لخلافة السيستاني وهم: آية الله العظمى محمد سعيد الحكيم وآية الله العظمى محمد عشق الفياض وآية الله العظمى بشير حسين النجفي^{٨٢}. وبين هؤلاء الثلاثة، يبدو أن آية الله العظمى محمد عشق الفياض هو الأكثر حظًا، وهو رجل دينٍ أفغانيّ انتقل إلى النجف في

٨٠ راجع خلجي (٢٠١٧)، ص. ٩٢.

٨١ راجع ماموري، (٢٠١٤).

٨٢ راجع الخوئي، (٢٠١٦).

سن العاشرة. ويُقال إنه الأكثر تشدّدًا في رفض نظريّة الخميني حول ولاية الفقيه^{٨٢}. فعلى الرغم من تضارب التقارير حول هذا الموضوع، فهو يصف في تسجيل مرثيِّ رجل الدين الذي يشارك في العمل السياسيّ بأنه عديم القيمة، لأن العمليّة السياسيّة في هذا الزمن مفعمة بالفساد^{٨٤}. ولكن، وعلى الرغم من الأهميّة والشعبية اللتين يتمتع بهما في النجف، ولا جدال في ذلك، فهو في عمر السيستاني ولا يتمتّع، أقلّه حاليًا، بشعبية بين عموم المؤمنين^{٨٥}.

من ناحية أخرى، يتحدّث البعض عن ابن السيستاني، محمد رضا السيستاني، كخلفٍ محتملٍ له، وهو كما يُقال يدير مكتب والده وغالبًا ما ينقل رسائله. وعلاوة على ذلك، فإن محمد رضا السيستاني يجاهر بأراءه حول السياسة في العراق^{٨٦}. في المقابل، تتحدّث تقاريرٌ أخرى عن مبالغة في تقدير أهميّة ابن السيستاني^{٨٧}. فكما أوردنا سابقًا، تحوّل السيستاني إلى المرشّح الأوفر حظًا لتولي منصب المرجع الأعلى بعد موت مرشده، لأن هذا الأخير ألمح أنه المفضّل لديه بين مريديه قبل أن توافيه المنية بوقتٍ قصيرٍ. ومن الأهميّة بمكان انتظار ما إذا كان السيستاني سيحذو حذو مرشده قبل وفاته ويشير إلى مفضّله لخلافته. إذا كان السيستاني يسعى لتعزيز فرص أحد مريديه ليخلفه، ستشكّل شبكته العالميّة وموارده الماليّة عاملاً مهمًّا في دعم هذا المرشد. ومع ذلك، من غير المألوف أن يعمد أحدهم إلى التلميح بأن ابنه هو خياره لخلافته، وخصوصًا السيستاني، الذي لطالما سعى إلى إثبات تعاليه عن الأمور

٨٣ راجع رابكين، نانايل (٢٠٠٧): من يتكلم عن الشيعة في العراق؟ ذي ويكلي ستاندرد. متوفر على الرابط الإلكتروني التالي:

<http://www.weeklystandard.com/who-speaks-for-iraqi-shiites/article/15556>

٨٤ التسجيل المرثي متوفر على الرابط الإلكتروني التالي: -/2653/e-learning/video/#!/http://www.clipjoy.com/ww

a-political-marj-a-has-no-value-whatsoever-sheikh-ishaq-al/y/3DtnkgjqrHM

٨٥ راجع بلانش (٢٠١٣)، ص. ٣٥.

٨٦ راجع ماموري (٢٠١٤)؛ رضوي (٢٠١٠)، ص. ١٣٠٩.

٨٧ راجع خلجي (٢٠٠٦)، ص. ١٢.

والرغبات الدنيويّة كتوريث ابنه السلطة والنفوذ.

وعلى الرغم من أن حوزة النجف ستعمد بعد وفاة السيستاني إلى الترويج لبعض المرشّحين لخلافته، فإن العباء الأكبر في اختيار الخليفة العتيد سيقع على عموم المؤمنين. بعد وفاة السيستاني، سيعمد هؤلاء إلى اختيار مرجع تقليديّ جديد لهم من بين المراجع في النجف^{٨٨}، حتى يستقطب أحدهم في النهاية ما يكفي من المقلّدين ليصبح بذلك المرجع الأكثر تقليدياً. قد تأخذ هذا العملية سنواتٍ طوال وقد لا تفضي في نهاية المطاف إلى تميّز أحد المراجع في عدد مقلّديه. وإذا نجح مرجعٌ قديمٌ أو مرجعٌ جديدٌ في النجف في اثبات مكانته كالمراجع الأكثر تقليدياً، فهذا يعني أنه لن يطرأ أيّ تغيير في المستقبل القريب على نفوذ إيران الدينيّ في العراق. ويمكن القول إننا سنصل إلى النتيجة نفسها في حال تقاسم عدة مراجع المقلّدين بينهم، شرط أن يكونوا من اتباع المدرسة النجفيّة الصامته. ستعمد حوزة النجف بما يكفي من القوّة لمقاومة إيران طالما لم تهتزّ حظوة رجال الدين فيها لدى عموم الشيعة في العراق، وتالياً، يشكّل دعم هؤلاء لعلماء النجف حصناً منيعاً ضدّ محاولات إيران السيطرة دينياً على البلاد.

ومع ذلك، حتى ولو ظهر مرشّحٌ واحدٌ ونجح في توحيد العراقيين حوله كمرجع دينيّ أعلى كما هو حاصل اليوم مع السيستاني، ثمّة مخاطر تلوح في الأفق. تجدر الإشارة بادئ ذي بدء، أن أهميّة السيستاني تكمن في قدرته على إيجاد توازنٍ في تدخّله السياسيّ بحيث لا يمكن وصفه أنه مفرطٌ ولا أنه ضعيلٌ. فلو أفرط في تدخّله لفقدت مواقفه أهمّيّتها لأنه رسخ في إذهان العراقيين أنه عندما يتدخّل السيستاني، يكون الأمر جليلاً وبالغ الأهميّة. إلى هذا، فإن تدخّله في

الشؤون السياسيّة اليوميّة وفي سياسات الحزب سيضّر بمكانته كضمير الأمة وصوت العقل فيها عندما تتعلق المسألة بكيان الدولة العراقيّة. أما إذا أحجم عن التّدخل، سيعتقد الناس أنه تخلى عنهم وسيشعرون بغربة عن المرجع الذي يقدّون لأنه لم يعد يُظهر الاهتمام بحياتهم السياسيّة الذي اعتادوا عليه. إذا عجز خليفة السيستاني عن المحافظة على هذا التوازن فتدخّل في شؤون العراق السياسيّة أكثر مما يجب أو أقلّ مما يجب، سيكون لذلك تداعياتٌ وخيمة: فإذا أفرط في التّدخل قد يفقد مكانته ومقلّديه، وإذا حقّف من تدخّله أو لم يتدخّل على الإطلاق، قد يتحوّل الناس عنه إلى مرجعٍ آخر أكثر نشاطاً، واحتمال أن يكون من حوزة قم وارداً^{٨٩}.

من ناحيةٍ أخرى، لا يمكننا التفاوضي عن مقتدى الصدر بسبب الدور السياسيّ الذي يلعبه والدلالة الدينيّة لنسبه كونه ابن شقيق المرجع الشيعيّ الكبير محمد باقر الصدر. وعلى الرغم من ذلك، من المستبعد أن يتبوأ الصدر أيّ منصبٍ دينيّ رفيع المستوى^{٩٠}، لأن مقامه بين رجال الدين وضِعّ جداً كونه، وفقاً لما يُقال، لم يستكمل تعليمه في الحوزة حيث اكتسب في شبابه لقب "مُلا الأتاري" بسبب تفضيله ألعاب الفيديو على الدراسات الإسلاميّة^{٩١}. اكتسب الصدر مكانته باعتماده خطابٍ وطنيّ ودينيّ في آن واحد دون أن يتخذ طابع الإرشاد الدينيّ، وتوجه به إلى الطبقة الرقيّة الفقيرة بين الشعية كما إلى الأقليات، لكنه اكتسب أحياناً طابعاً ثوريّاً. وذكرت بعض التقارير عام ٢٠٠٧^{٩٢}، أن مقتدى الصدر عاد إلى الدراسة ليحصل على

٨٩ راجع برام (٢٠١٠)، ص. ١٦.

٩٠ راجع رضوي (٢٠١٠)، ص. ١٣٥.

٩١ راجع الجزيرة (٢٠١٠): شخصيات: مقتدى الصدر. الجزيرة. متوفر على الرابط الإلكتروني التالي: <http://www.aljazeera.com/news/middleeast/2008/04/20086151722727282.html>

٩٢ راجع فريد، صونيا [مُترجم] (٢٠٠٧): مقتدى الصدر يدرس أصول الإفتاء. أخبار العربية. متوفر على الرابط الإلكتروني التالي: <https://www.alarabiya.net/articles/2007/12/16/43018.html>

درجة المجتهد، ولكن حتى لو صحَّ هذا الأمر، أمامه سنواتٍ عدّة قبل أن يصل إلى الوقار (والعمر) اللازم لتكون له مكانةً في النجف. إلى هذا، لطالما انتقد الصدر المؤسّسة الدينيّة، ما صبغ تياره بصبغة التيار المعادي لرجال الدين.

احتمال أفول المرجعيّة

يعتقد بعض الكُتّاب أن وفاة السيستاني ستكتب نهاية المرجعيّة النجفيّة بمعناها التقليديّ، وحجتهم في ذلك أن السيستاني سيكون المرجع الأعلى الأخير الذي ينجح في اكتساب المكانة والشعبيّة العالميّة اللتين حقّقهما. جرت العادة على أن يتحدّر معظم المراجع من إيران - كالسيستاني -، بغض النظر عن الحوزة التي يتلمذون فيها. اليوم، ابتعدت النجف كثيرًا عن إيران وأدى التنافس السياسيّ بين الحوزتين والتوتر الذي شاب علاقتهما إلى تراجع تقليد تبادل الطلاب التاريخيّ بينهما، مع انحسار قدوم العلماء الإيرانيين إلى النجف ليدرسوا فيها، وحذر النجف الشديد من قبولهم خوفًا من أيّ ممارساتٍ مغرضة. ونتيجةً لذلك، بات من الصعب، لا بل من المستحيل، إيجاد علماء في النجف مؤهلين لتبوء منصب المرجع الأعلى⁹³.

ويقال أن تدهور مرجعيّة النجف بدأ مع الثورة الإيرانيّة والتسييس الذي طالها وطال إجراءاتها. عندما تمسك الحكومة بالحوزة بقبضة من

حديد وتقرّر من سيكون المرجع الأعلى، يفقد هذا الأخير شرعيّته بمعناها التقليديّ، ليصبح تعيينه تعيّنًا حكمويًا وسياسيًا ويفقد بعده

الدينيّ. يقول خلجي إنه في حين سينقسم رجال الدين الشيعة في إيران بين مؤيدين ومعارضين لهذا الإجراء، سينتقل الثقل الشيعيّ من

العراق بسبب انحسار نفوذ المرجع الأعلى وتحولّه إلى مجرّد زعيم عشيرة. من شأن هذا الأمر أن يغيّر علاقة المرجعيّة مع السياسيين، إذ أنه

مع غياب مرجعٍ أعلى يتمتع بنفوذٍ كبيرٍ، لن يسعى السياسيون إلى كسب دعمه⁹⁴. قد يفقد العراق إثر ذلك مرشدًا قيمًا يلجأ إليه في

٩٣ راجع خلجي (٢٠٠٦) صفحات ٣٢-٣٤.

٩٤ راجع خلجي (٢٠٠٦) صفحات ٤ والصفحة التي تليها، ١٩، ٣٢-٣٤.

لمخاطبات الفوضى والارتباك، حين يكون المرجع الأعلى القوي صوت العقل ويحافظ على الأسس التي قام عليها العراق.

خاتمة: هل يتصاعد نفوذ حوزة قم؟

كما أوضحت هذه الورقة، لا نزال بعيدين عن مشهدية سيطرة إيران على المؤسسة الدينية العراقية. فحتى بعد وفاته، ستبقى شبكة السيستاني الواسعة وأصوله المادية وموارده المالية الهائلة حصناً منيعاً يصدّ محاولات طهران إحكام قبضتها على حوزة النجف. وعلى الرغم من استثنائية مكانة السيستاني وعدد مقلّديه ومواقفه التاريخية، فهو يبقى جزءاً من مؤسسة يعود تاريخها إلى ألف سنة مضت. وعلى الرغم من ضبايية عملها الداخلي فهي ما هي عليه: قوة راسخة وصلبة. حتى لو عجزت عن إنتاج مرشح يشبه السيستاني في المستقبل القريب وفقدت التوافق الشامل حول مكانتها، فهذا لا يعني أن الشيعة العراقيين سيتحولون فوراً إلى تقليد مرجع إيراني. إن حصول تحوّل كهذا يتطلب تغييراً جذرياً في ذهنية الشعب العراقي ولا يوجد حالياً مرشح قادر على إحداث مثل ذلك التحوّل.

ومع ذلك، وعلى الرغم من أن حوزة النجف ما زالت تنأى بنفسها عن حيثيات السياسة اليومية، لا يمكننا تجاهل التلازم بين الوضعين السياسي والديني: إن الكيان الوحيد القادر على تحويل ولاء الناس عن النجف هو قوّات الحشد الشعبي، لما يتمتع به من شعبية كبيرة في صفوف العراقيين الشيعة. فإذا ازدادت شعبيتهم بعد هزيمة داعش، سيشكلون عاملاً قوياً في جذب الناس نحو إيران ودفعهم للولاء لها. يبقى القرار الأخير بيد الناس، إذ يعود إليهم وحدهم اختيار الجهة التي يريدون موالاتها، وتتأثر قرارات الناس بمجموعة من العوامل تدخل الاعتبارات السياسية بينها. وإن دلّ ذلك على شيء، فهو يدلّ على ضرورة أن تدفع النجف بمرشح قوي يتطلّع الناس

إليه بعد السيستاني ويتمكن من استقطاب عددٍ مماثلٍ من المقلّدين، أقلّه في العراق، والأهم، من المحافظة على التوازن بين العمل السياسيّ والنهج الصامت الذي برع السيستاني في المحافظة عليه. من الصعب اليوم التكهّن بهويّة هذا المرشّح بسبب آلية الاختيار الصعبة التي تعتمدها المؤسسة الدينيّة الشيعيّة. لكنّ ذلك لا يعني أنه لن يكون هناك مرجعٌ أعلى: لم يتصور أحدٌ أن يخرج من النجف في تسعينات القرن الماضي مرجعٌ قويٌّ يحقّق التوافق الشامل حوله، ومع ذلك، خرج السيستاني وتبوأ السلطة ومن الممكن لهذه التجربة أن تتكرّر ثانيةً.

وفي كلتا الحالتين، من المرجح أن تستمر المرجعيّة كمؤسّسة، على الأقل في العراق. شهد تاريخ حوزة النجف لمراحل تراجع فيها نفوذها، وطالما بقيت خارج قبضة الحكومة الإيرانيّة، ستبقى وفيّةً لتقليدها الصامت مع تدخلها انتقائيًا في السياسة. ستبقى حوزة النجف على هذه الحال حتى لو لم تختضن أروقته مرجعًا أعلى قويًّا، بل عددًا من المراجع مشتتي القوّة. هذا الوضع ليس بالجديد بل هو الشائع عبر تاريخ الحوزة، مع اختلافٍ بسيطٍ أن الظروف التاريخيّة التي تمرّ بها البلاد حاليًّا تدفع بالناس إلى المطالبة بمرجع أعلى قويٍّ ليقلّده. ستبقى إيران تحاول السيطرة على حوزة النجف، لكنها ستخفق في النهاية في إحكام قبضتها عليها. نؤكد مرّةً أخرى أن المعركة الكبيرة ستكون معركة الفوز بقلوب الناس وعقولهم، وهذه المعركة يتوجّب على رجال الدين في النجف الانتصار فيها إذا أرادوا درء النفوذ الإيرانيّ، ليس فقط عن مؤسّستهم الدينيّة ولكن أيضًا عن الناس.

وأخيرًا، من المهم أن ندرك ونعترف، لا سيّما كمراقبين خارجيين، أن المؤسّسة الدينيّة الشيعيّة العراقيّة تختلف بجوانب مهمّة عن المؤسسات الأخرى المماثلة

لها في الشرق الأوسط، والتي ترتبط بحكوماتها وتعتمد عليها. في المستقبل المنظور، ستبقى حوزة النجف مستقلةً ماليًا وعقائديًا عن الحكومتين العراقيّة والإيرانيّة، وهي استقلاليّةٌ تفتخر بها. في الوقت عينه، لا يزال تدخّل رجال دين حوزة النجف في السياسة العراقيّة قوّةً لا يستهان بها، ولا نستطيع تجاهلها عند التدقيق في السياسة العراقيّة وفي توجّهات سياسيتها. إذا نجح رجال دين حوزة النجف في الإبقاء على ولاء مقلّدي السيستاني لهم بعد وفاته، فسيحافظون على النفوذ الذي يتمتعون به اليوم بين صفوف العراقيين الشيعة، ويؤثرون تاليًا على سلوكهم السياسيّ. وكما أوضحنا أعلاه، يحتاج رجال دين حوزة النجف إلى مواصلة استخدام نفوذهم بحكمةٍ حتى لا يفقدوا من جهةٍ سلطتهم ومكانتهم بسبب إفراطهم في التدخّل، ولا يفقدوا من جهةٍ أخرى دعم الشعب لهم إذا حدّوا من تدخّلهم بشكل يُشعر الناس أنهم تخلّوا عنهم في أوقات الشدّة.

لورا هنسلمان

لورا هنسلمان هي محلّلة مستقلّة و باحثة سابقة في مؤسسة كونراد أديناور- مكتب سوريا والعراق. تركّز أبحاثها على الديناميات داخل الطائفة الشيعيّة في الشرق الأوسط ودور الشيعة في العراق. حائزة على درجة في العلوم السياسية والدراسات الإسلامية من جامعة فرايبورغ في ألمانيا وناقشت أطروحة تخرّجها التي تناولت فيها نظريّات إضفاء الشرعية على السلطة السياسيّة لدى الطائفة الشيعيّة الاثني عشرية.